قضاة إفريقية في عصري الولاة والأغالبة (٧٨-٢٩٦هـ)

الدكتور :

جاسم العبودي*

* دبلوم تربية وتعليم من معهد إعداد المعلمين للتربية الأساسية في بغداد عام ١٩٦٩م.
- بكالوريوس آداب من قسم العلوم الإسلامية واللغة العربية كلية الآداب جامعة بغداد عام ١٩٧٧م.
- بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من قسم اللغة العربية والإسلامية جامعة كومبلوتنسي في مدريد عام ١٩٨٧م.
- دكتوراة دولة في علم فقه اللغات السامية (اللغة العربية وآدابها من القسم نفسه والجامعة نفسها عام ١٩٩٠م.
- يعمل الآن أستاذ اللغة العربية في المدرسة السعودية في مدريد.

أ - الدراسة العامة :

أ / ١ - المقدمة ومنهج البحث :

عندما داعَبَ روحي نسيم القيروان لأول مرة في أبريل ١٩٩٥م، بدعوة من مركز الدراسات الإسلامية [١] ، شعرت أني في مدينتي التي أُبعدتُ عنها دون وداع ، فلم تتمالك نفسي أن تردِّد :

وقلبي إلى مِشْخَابَ يَصْبُو وإنَّني
لِنَشْرِ صَبَاها دائماً أتنَسَّمُ

مدينة تسرُّك بشاشة أهلها، وتشجيك قساوة الأيام عليها، جالسة عند أسوارها الفخمة، تتطلع إلى كنوز معادنها في أبنائها، بينما يحرس مشارفها سحنون والبلوي، لا تزينها سوى «فَسْقِيَّات» الأغالبة، يجري في شراينها صخب «ورشات الرّباع»، وفي نهاية «زنقة المذبوح يستريح القيرواني من تعب اللاعمل، وقلبها «جامع عقبة» عليل، وإن هندس بأبدع صنعة ، الذي ما كنت أحلم أن أصلِّي فيه الجمعة. وكيف أنساها، وقد شربت من ماء «بروطة»؛ أول بئر

---

(١) ضمن أعمال الملتقى الرابع لمركز الدراسات الإسلامية بالقيروان بعنوان (المدرسة القيروانية بين الفقه والحديث) ، والذي عقد بالقيروان بين ١٤ - ١٦ أبريل ١٩٩٥م؛ إذ ساهمت فيه ببحث «**دور المدرسة القيروانية ضمن المدارس الفقهية الواردة في المعيار المعرب للونشريسي**» .

حفرت عند تأسيسها، عليه جمل وناعورة ، بعد أن تصعد إليه في سلم. وفي مدريد لما وجدت ذاكرتي مطرزة بصور عنها، قعدت أردِّدُ قول القاضي ابن زياد :

ذكـــرتُ القـــيـــروان فـــهـــاجَ شـــوقي

وَأيـن الـقـــيـــروان مِنَ الـعـــراقِ؟

ولم تمض أشهر حتى تسلَّمت دعوة من المركز نفسه في أكتوبر ١٩٩٥م للمشاركة في أعمال ملتقاه العلمي العالمي الخامس بعنوان «دور علماء القيروان في خدمة المذهب المالكي والذود عنه ونشره»، والذي خُطِّطَ له أن يُعْقَدَ بالقيروان في أبريل ١٩٩٦م. فبادرته بهذا البحث، وأوشك الملتقى أن يُعْقَدَ، وفجأة أُجِّلَ، وطالتِ الأيامُ وانعدمت الأخبار، ففضلت نشره، آملاً أن يسد النقص في هذا الجانب، لعلمي أنه لم يُطْرَقْ سابقاً، وأن يكون شفيعي في الوفاء لبعض جهود المركز والملتقى. مكرراً ما دعوت إليه في ملتقى ١٩٩٥م إلى الإلتزام بالمنهجية والموضوعية، اللتين تدعوان إلى الإبداع والوحدة ونبذ التعصب[١].

يشمل هذا البحث ما تَمَّ التقاطُهُ حول قضاة إفريقية من المصادر المطبوعة[٢]

(١) أشار الباحثون إلى أن التعصب كان أحد ثلاثة أسباب جوهرية في انحلال دولة المرابطين؛ وهي في عنفوان شبابها. يقول المراكشي: «لم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده، إلا من عُلِمَ عِلم الفروع؛ أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعمل بمقتضاها ونبذ سواها. وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ». ينظر: المراكشي، المعجب؛ تحقيق العريان والعلمي ٠- الدار البيضاء، ١٩٧٨م: ٢٥٤.

(٢) تتشكل نواة هذا البحث بشكل أساسي - بالإضافة إلى المصادر والمراجع الأخرى التي ترد تباعاً في هوامش هذا البحث - من الباب الذي خصصه الخشني بعنوان: «أسماء قضاة القيروان» في كتابه: **قضاة قرطبة وعلماء إفريقية**، طبعة عزت العطار ٠- القاهرة، ١٣٧٢هـ: ٣٠٣-٣١١. و**أخبار ابن عذاري في البيان المُغرب**، الجزء الأول؛ تحقيق كولان وليفي بروفنسال٠- بيروت، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م؛ و**تاريخ قضاة القيروان** لمحمد الجودي، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧، والذي لم أقف عليه شخصياً، بل أغناني بملخص عنه - مشكوراً على تعاونه وكرمه - أخي محمد بن إبراهيم بر زغيبة، مع نسخة مصورة من **تراجم أغلبية** للطالبي ٠- تونس، ١٩٦٨م .

والمخطوطة في عهدي الولاة من بني أمية وبني العباس (٧٨-١٨٤هـ/ ٦٩٧-٨٠٠م)، والأغالبة (١٨٤-٢٩٦/هـ ٨٠٠-٩٠٩). مرصدنا فيه أسماء ولاة إفريقية والمغرب، مع تاريخ بدء ولايتهم وانتهائها ، لنبني بهم العمود الأول لخيمة هذا البحث. ومن ثم نعزّزه بثانٍ؛ حيث يشكل صلب الموضوع، حول أسماء قضاة إفريقية في القيروان - دار ملك إفريقية الإسلامية - وسنين ولايتهم ونبذة عن تراجمهم ودورهم في الحياة القضائية. موزعاً إلى ثلاثة أقسام:

أ - دراسة عامة . ب - عهد الولاة . ج - عصر الأغالبة .

أ / ٢ - الخريطة السياسية (٧٨ - ٢٩٦هـ) :

تراوحت الخريطة السياسية لغالبية هؤلاء الولاة؛ من سنة ٧٨ إلى ١٢٢هـ، بين إفريقية والمغرب كله بالإضافة إلى الأندلس منذ فتحها. إلا ابن الحَبْحَاب، فقد تناهت به الحال، فجمع إليها مصر . ولكن إثر أول ثورة للبربر في إفريقية في الإسلام، في غزوة الأشراف سنة ١٢٢هـ، نجم عنها انتقاض المغرب الأقصى والأندلس ضد والي القيروان. ولم تنجح محاولات كُلثوم بن عِياض الاسترادية سنة ١٢٣هـ، فقد قُتِلَ بعد أشهر بجنوب طنجة أمام البربر، وانفصل المغرب الأوسط بالإضافة إلى الأقصى[1]

(١) ذكر ابن عذاري. **البيان** ١/٥، ٣٦ نقلاً عن أبي مروان في كتاب **المقباس**، وابن حَمَادُه في كتاب **القبس**، وغيرهما من المؤرخين لأخبار المغرب وإفريقية: «أن حد المغرب هو من ضفة النيل بالإسكندرية، التي تلي بلاد المغرب، إلى آخر بلاد المغرب؛ وحده مدينة سلا. وينقسم أقساماً: فقسم من الإسكندرية إلى إطرابلس ؛ وهو أكبرها ، وأقلها عمارة.

وقسم من إطرابلس: وهي بلاد الجريد، ويقال أيضاً بلاد الزاب الأعلى، وتلي هذه البلاد بلاد الزاب الأسفل؛ وحدها إلى مدينة تِيْهَرت، وتليها بلاد المغرب؛ وهي بلاد طنجة؛ وحدها مدينة سلا، وهي آخر المغرب».

وفي مكان آخر، لما خرجت الملكة الكاهنة إفريقية يقول: «إن إفريقية كانت ظلاً واحداً من إطرابلس إلى طنجة، وقرى متصلة، ومدائن منتظمة، حتى لم يكن في أقاليم الدنيا أكثر خيرات، ولا أوصل بركات، ولا أكثر مدائن وحصوناً من إقليم إفريقية والمغرب، مسيرة ألفي ميل في مثله». انظر تقسيماً آخر عند دبوز. **تاريخ المغرب الكبير** ٢/٢٣٨.

عن سلطة القيروان، وأصبح هَمُّ الولاة بعد ذلك هو المحافظة على إفريقية التي هي المغرب الأدنى، وفيه مقر الولاة «مدينة القيروان»[١].

وفي سنة ١٣٨هـ/ ٧٥٦م يبدأ عهد الإمارة[٢] في الأندلس، باعتلاء عبدالرحمن الداخل العرش فيها. وفي صفر سنة ١٤١هـ، خرجت القيروان؛ قاعدة إفريقية، عن التبعية للخلافة المركزية في المشرق، وصارت في يد الإباضية، إلى أن أعادها محمد بن الأشعث في صفر ١٤٤هـ. ثم تمكنت الإباضية من أن يكون لهم حكم القيروان، في ذي القعدة سنة ١٥٤هـ ، إلى أن طردهم يزيد بن حاتم في ربيع الأول سنة ١٥٥هـ . ويلاحظ على الفترة من انتزاء عبدالرحمن بن حبيب الفهري بإفريقية سنة ١٢٧، إلى بداية عصر الأغالبة سنة ١٨٤هـ، انحسار الولاية - في الغالب - على أمور إفريقية والقيروان[٣] . وبولاية إبراهيم بن الأغلب في جمادى الآخرة سنة

(١) مثل دفاع حنظلة بن صفوان عن القيروان أمام الخوارج الصفرية، في غزوتي القرن والأصنام، سنة ١٢٤هـ، التي استمات بها أهل وعلماء وقراء ونساء القيروان حتى عدها البعض بعد غزوة بدر أهمية . فقد كان الليث بن سعد يقول: «ما من غزوة كنت أحب أن أشهدها، بعد غزوة بدر، أحب إلي من غزوة القرن والأصنام»، لما كان لهما من أثر في تاريخ الإسلام في المغرب. انظر: الرقيق ، **تاريخ إفريقية والمغرب**: ١١٩. ابن عذاري. **البيان** ١/٥٨ - ٥٩. ابن الأثير. **الكامل**: ٥/٩٠ - ٩١؛ ابن تغري بردي. **النجوم** ١/٢٩٤؛ محمد زيتون. **القيروان ودورها في الحضارة** ٠- القاهرة، ١٩٨٨م: ١١٠ .

(٢) انظر: جدولاً بأسماء ولاة الأندلس وقائمة لأمراء وخلفاء الأندلس عند عبدالرحمن الحجي. **التاريخ الأندلسي** ٠- القاهرة ، ١٩٨٣م : ٢٠٧ - ٢١٠، ٢٩٢ - ٣.

(٣) ذكر ابن عذاري. **البيان** ١/٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥ . ولاية عبدالرحمن بن حبيب على إفريقية والمغرب في موضع واحد، بينما قصر ولايته على إفريقية فقط في أربعة مواضع؛ وهي: «وقتل مروان بن محمد بالمشرق، وزالت دولة بني أمية. وبقي عبدالرحمن بن حبيب أمير إفريقية والمغرب» .. «عبدالرحمن بن حبيب ، صاحب القيروان وإفريقية» .. «عبدالرحمن بن حبيب أمير إفريقية» .. «وولي على إفريقية عبدالرحمن بن حبيب» .. «عبدالرحمن بن حبيب صاحب إفريقية».

١٨٤هـ، تبدأ صفحة جديدة في حياة القيروان وازدهارها، حيث تمتعت بشبه استقلال، مع بداية حكم الأسرة الأغلبية الذي استمر ١١٢ سنة تقريباً، بينما عَدَّها ابن عِذاري ١١١ سنة و٣ أشهر.

أ / ٣ - شمولية مصطلح «قاضي إفريقية» و«قاضي القيروان» :

ومن هنا يتضح لنا تأثير الحالة السياسية في شمولية مصطلح «قاضي إفريقية»؛ مما جعلته في مدٍّ وجزر، فقد كان واسعاً في البداية؛ يغطي إفريقية والمغربين الأوسط والأقصى منذ سنة ٧٨هـ إلى ١٢٣هـ. ثم تقلص بعد هذا التاريخ إلى سنة ١٨٤هـ؛ وأصبح يشمل - في الغالب - إفريقية، التي هي المغرب الأدنى، بما فيه مقر الولاة «مدينة القيروان». وهو السبب في اقتصار المصادر في عصر الولاة (٧٨ - ١٨٤هـ)، على ذكر لقب «قاضي إفريقية» فقط.

ثم تضاءلت صلاحياته أكثر في العصر الأغلبي؛ ومرت في مرحلتين ؛ الأولى، حيث كان يستخدم فيها لقب «قاضي إفريقية»، أو «قاضي القيروان»، ابتداء من وفاة القاضي ابن غانم سنة ١٩٠ / ٨٠٦ إلى سنة ٢٦١هـ، حيث حُدَّت بحدود القيروان مع أجزاء من إفريقية، لتعيين قضاة آخرين في مدن أخرى؛ مثل: طرابلس وتونس وصقلية وقسطيلية وقفصة وباجة وقابس وطبنة - والمرحلة الثانية تبدأ بولاية الأمير إبراهيم بن أحمد سنة (٢٦١ - ٢٨٩) إلى سقوط الدولة الأغلبية في ٢٩٦هـ، حيث أصبح اللقب المستعمل «قاضي القيروان»، ولا تتعدى صلاحياته فيها حدود القيروان، وإن كانت تشمل أحياناً بشكل تشريفي تعيين قاضي صقلية، دون سريان أحكامه عليه؛ وذلك منذ فتحها إلى سنة ٢٨١هـ، حيث ولي فيها ابنُ مسكين قضاءَها لابن الكَحَّالَة .

وعلى كل حال، «كان قاضي القيروان - كما يقول حسن حسني عبدالوهاب -

يمثل أعلى منصب ديني في عموم البلاد المغربية». ولكن ظهر له منافس، في سنة ٢٩٣هـ؛ حين تولى الحنفي ابن جيمال قضاة رَقَّادَة. ويُلاحظ أنه ليس لأحكام قاضي القيروان نفاذ على قضاة المدن الأخرى في الفترة الثانية هذه. فقد كتب قاضي القيروان؛ ابن عبدون (٢٧٥ - ٢٧٨هـ) إلى ابن هارون؛ وكان قد أثبته على قضاء تونس: «صح عندي أن ابن عمر متوار بتونس، فاطلبه وأوثقه وابعث إليَّ به»، فلم يمكنه منه، ولم يستجب إلى طلبه[١].

أ/ ٤ - صفات القاضي مع أهم مهماته :

لخَّص لنا كتاب عمر بن عبدالعزيز، لما وَلّى عبدَ الله بن المغيرة (ت ١٢٣هـ) قضاة إفريقية سنة تسع وتسعين للهجرة ، الشروط والصفات الواجب توفرها في القاضي، يقول فيه: «قد قَلَّدتُ القضاء فيكم عبدالله بن المغيرة، لما صَحَّ عندنا من دينه وزهده ونفاذه في علمه ومعرفته وثقته في نفسه وشدة ورعه». ومهمات القاضي متعددة ؛ لأنه وسيلة نشر العدل والنظام وتطبيقهما. وقد سرد بعضاً منها كتاب مروان ابن محمد الجَعْدي؛ آخر خلفاء بني أمية (١٢٦-١٣٢هـ)، عندما عهد لعبدالرحمن ابن زياد بقضاء إفريقية ، في ولايته الأولى للقضاء (١٢٧ - ١٣٢هـ)، يقول فيه[٢]:

«وقد وَلّاك أمير المؤمنين الحكومة والقضاء بين أهل إفريقية، وأسند إليك أمراً عظيماً وحملك خطباً جسيماً، فيه دماء المسلمين وأموالهم، إقامة كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ، والذبّ عن ضعيفهم من قويهم، وإنصاف مظلومهم من ظالمهم، والأخذ من شريفهم بالحق لخاملهم. وقد رجاك أمير المؤمنين لفقهك

(١) الطالبي. **تراجم أغلبية** ٢٦٨ - ٩؛ وانظر: إذا كتب قاض إلى قاضٍ بكتاب فيه أمر من الأقضية: النباهي. **المرقبة** ٠- بيروت، ١٩٩٥م: ٢١٩ - ٢٢٠، ٢٢٧ .

(٢) المالكي. **رياض النفوس** ٠- بيروت، ١٩٨٣م: ١/١٢٦ - ١٥٩ - ١٦٠ .

وعدلك وخيرك وحسبك وعلمك وتجربتك. فعليك باتقاء الله عزَّ وجلَّ وحده لا شريك له، وإيثار الحق على ما سواه. وليكن جميع الناس؛ قويهم وضعيفهم في الحق، عندك سواء» .

أ / ٥ - قضاة الولاة وقضاة الأغالبة في الميزان :

وفقاً لما لدينا من أخبار نستطيع أن نحكم بأن هذه الصفات والشروط كانت متوافرة في غالبية قضاة ولاة بني أمية وبني العباس، إن لم نقل جميعهم؛ ما عدا ماتع الرُّعيني وابن الطُّفَيل. فقد عَزَلَ يزيد بن حاتم (١٥٥ - ١٧٠) ما تعَ الرُّعيني (١٥٦ - ؟) ؛ لأنه - كما يقول أبو العرب: «كان - فيما ذكروا - رجل سوء»، وأضاف في رواية ضعيفة مشكوك فيها: «أن ماتعاً كان إذا سجل القضية وختم في أسفلها يكتب تحت الطابع : بقي شيء - يعني الرشوة -»، ثم قال أبو العرب: وذُكِرَ عن ماتع أنه خلف بعد موته طُوماراً [= صحيفة] مكتوباً فيه: إنما حكمت لفلان على فلان، لأن فلاناً سألني فيه ؛ يعني بعض السلاطين» . ثم عزل يزيدُ بن حاتم ابن الطُّفيل، «لأنه - كما يقول أبو العرب أيضاً - كان إذا انصرف من مجلس قضائه، يستودع ديوانه رجلاً صباغاً؛ مقابل المسجد الجامع»، وحجته أنه يحفظ ما في ديوانه، وهذا لا يضره[١] .

بينما استناداً إلى أخبار المؤرخين؛ وجميعهم مالكيون، أن بعض صفات وشروط القاضي التي ذكرناها، لم تتحقق في كثير من قضاة الأغالبة. فمثلاً لمَّا عزَل محمدُ ابن الأغلب (٢٢٦ - ٢٤٢هـ) القاضي المعتزلي ابن أبي الجَواد (٢١٦ - ٢٣٤هـ)؛ بعد أن قضى في القضاء ١٨ سنة، قال سحنون للأمير: «لقد عزلت فرعون هذه الأمة وجبارها وظالمها»؛ وهو في الحقيقة من صور الصراع المذهبي لفرض مذهب مالك

(١) أبو العرب. **طبقات علماء إفريقية والمغرب** - تونس، ١٩٨٥م: ١٠٤ ، ١٠٦.

على خصومهم من المعتزلة وغيرهم. ثم ولى هذا الأمير سحنون بن سعيد القضاء بإفريقية سنة ٢٣٤هـ/ ٨٤٩م. وبهذا الحدث وإن كانت المالكية أخذت بزمام المبادرة لسياسة سحنون المعروفة، فعرقلت المد المعتزلي، لكنها كانت تواجه «ألسنة الكوفيين الحداد»، وتعاني - خاصة بعد موت سحنون - من انشقاق داخلي، فقد كان أتباعها في طائفتين[1]: «سحنونية وعبدوسية، كل طائفة تتعصب لصاحبها».

وقد استغل سحنون - وهو كما يقول الخشني: «إمام الناس في علم مالك» - جهل الأمير لتدعيم موقفه هذا، وتصعيد نزعته المعارضة لغير المالكيين. فقد أودع السجن القاضي المعتزلي ابن أبي الجواد؛ الذي كان قبله، وكان يضربه عشرة أسواط كل جمعة، وأبى أن تفديه زوجته بمالها، إلى أن مرض، فمات ؟ «فشنع الناس - كما يقول ابن عِذاري - على سحنون أنه قتله» . وذكر القاضي عياض: «وقيل: بل فعل ذلك به لما كان عليه من البدعة»، وأضاف: «أنه لما مات من ضربه في السجن، توسوس سحنون، وحُفِظَ عنه أنه كان يُردِّد: ما أنا قتلته، الحق قتله». وقد نقل كتاب لعياض نصاً مهمّاً عن حجج ابن أبي الجواد وهو بين سحنون : «بأي قول أخذتني ؟، قاض ينظر منذ ١٨ عاماً، يُقال له: من أين ؟، ومن أين ؟. وقد أخبرني أسد بن الفرات عن مالك في القاضي يُعْزَل ثم يلي آخر، هل ينظر فيما نظر فيه ؟ - يعني الأول - فقال: لا، له في نفسه ما يشغله». ولما مات سحنون أعفى ابنُ الأغلب رجاله من الصلاة عليه؛ «لأنهم يكفرونه ويكفرهم»، «ولأن أكثرهم كانوا معتزلة». وشخص ثالث هو الحنفي ابن عبدون (٢٧٥ - ٢٧٨هـ) كان متعصباً على المالكيين، وامتحن

(١) ذكر المالكي، الطالبي. تراجم أغلبية: ١٩٥: «أنه لم يكن في أصحاب سحنون أفقه من ابنه وابن عبدوس. وكان الناس بينهما طائفتين: المحمدية - يعني السحنونية - والعبدوسية؛ كل طائفة تتعصب لصاحبها .. وكان أصحاب ابن سحنون يسمون العبدوسية بالشكوكية».

على يديه خلق كثير. وغيرهم، مثل : المالكي ابن طالب، والحنفي ابن هارون، والحنفي الطَّبني، والمعتزلي الصَّدِّيني، والحنفي ابن جِيمَال، والمالكي ابن الخَشَّاب[1].

ومقابل هؤلاء؛ هناك قضاة في العصر الأغلبي سلمت صحيفة أعمالهم من ألسنة النقاد؛ مثل: المالكي ابن مسكين (٢٨٠ - ٢٨٩هـ)؛ فقد أجبره إبراهيم بن أحمد (٢٦١ - ٢٨٩هـ) على القضاء، وأسكنه رَقَّادَة طيلة قضائه، «بعد إجماع الناس عليه، على اختلاف مذاهبهم»، والمالكي ابن سماك (٢٩٠ - ٢٩٤هـ)؛ فلما ولاَّه زيادة الله الثالث (٢٩٠ - ٢٩٦هـ) - يقول أبو العرب - «فجمع الله به القلوب النافرة والكلمة المختلفة، وفرح به أهل السنة، وكان في القيروان لولايته فرح شديد»، وأضاف الخُشَنِي: أنه «كان من أفضل القضاة وأعدلها».

أ / ٦ - عصر الأغالبة عصر المذهبية والتعصب :

ترى ما سبب تفوق قضاة الولاة على قضاة الأغالبة ؟، وما سبب هذا التنافر والتناحر بين قضاة الأغالبة ؟ والذين من المفروض أن يكونوا قدوة للناس ؟، وَلِمَ وَصَلَ

(١) مثل المالكي ابن طالب (٢٥٧ - ٢٥٩هـ / و٢٦٧ - ٢٧٥هـ) رشَّحَهُ ابن سحنون لتولية الصلاة والخطبة أولاً - بغرض الوصول فيما بعد إلى ولاية القضاء - مكان ابن أبي الحواجب، نكاية بالقاضي الحنفي سليمان بن عمران والعراقيين. واستخدم لذلك مجموعة الضغط المالكية في القصر الأغلبي؛ ومنهم الحضرمي في أن يزين ذلك للأمير محمد بن الأغلب ؛ فكان له ذلك. ثم عزله إبراهيم بن أحمد عن القضاء سنة ٢٧٥هـ، وحبسه، ثم أرسل إليه بطعم مسموم، فمات من فوره. والحنفي ابن هارون (٢٧٩ - ٢٨٠هـ) عزله إبراهيم بن أحمد (٢٦١ - ٢٨٩هـ) «ووقفه في جامع رقادة ، في بيت من حصر، وأمر - كما يقول الخشني - عيسى بن مسكين بالنظر عليه». وقبل وفاة سحنون في ٧ رجب ٢٤٠هـ، شرك محمد بن الأغلب معه الحنفي الطبني نحواً من ٤٠ يوماً؛ «وكان الطبني رجلاً جافياً جاهلاً». والمعتزلي الصديني (٢٨٩ - ٢٩٠هـ)؛ قال عنه القاضي عياض: «كان خبيثاً معتزلياً». والمالكي ابن الخشاب (٢٩٥ - ٢٩٦هـ)؛ لم يكن - كما يقول الخشني - له فقه». انظر: ج - **عصر الأغالبة**؛ وكذلك؛ ابن عذاري. **البيان** ١/ ١١٠؛ الطالبي. **تراجم أغلبية** ١٠٦، ١١١، ١٣٣، ١٨٠ - ١٨١.

غالبية قضاة الأغالبة لهذا الحدّ ؟. ثلاثة أسئلة، ليس لها عندي من جواب، سوى «المذهبية والتعصب». فعصر الولاة قد نَعِمَ باللا مذهبية، عكس عصر الأغالبة، بدليل أن القاضي ابن غانم (رجب ١٧١ - ربيع الآخر ١٩٠هـ)؛ آخر قضاة الولاة، وقد بقي قاضياً نحواً من ١٩ سنة، «كان إذا اشكلت عليه قضية، أرجأ - كما يقول الرقيق - أمر الخصمين، حتى يعود عليه جواب مالك بن أنس وأبي يوسف القاضي». وأكد ذلك القاضي عياض : فقال كان ابن غانم «يكتب إلى ابن كنانة فيأخذ له الأجوبة من مالك. وكان يكتب أيضاً إلى أبي يوسف». وهذا يدحض زعم أولئك القائلين أن فعل ابن غانم هذا هو «بذور المالكية والحنفية». ودليل آخر، نقله القاضي عياض، مفاده: «قال معمر: كان ابن غانم يقرأ لنا كتب أبي حنيفة في الجمعة يوماً»، علَّقَ عليه حسن حسني عبدالوهاب بقوله: «وفي هذا دليل على أن في ذلك العصر لم يكن تعليم الفقه مرتبطاً بمذهب من مذاهب السنة، ولا منحصراً فيه. وإنما كان علماء الدين يدرسون آراء المجتهدين بلا فرق ولا تمييز. وإنما تميزت المذاهب وظهر التحيز في درس كل مذهب بانفراده في آخر القرن الثالث وأوائل الرابع». وفي رأيي - وفقاً لدراستنا هذه - أن تميز المذاهب ظهر بشكل خجول عند تولي الحنفي أبي محرز قضاء إفريقية سنة (١٩١-٢١٤/ ٨٠٦ - ٨٢٩) ، وتصاعد في عهد القاضي المعتزلي ابن أبي الجواد (٢١٦-٢٣٤هـ)، وتأصَّل باعتلاء سحنون (٢٣٤ - ٢٤٠هـ)[١] القضاء.

أ / ٧ - رجحان مذهب «الكوفيين» أو «العراقيين» = الحنفيين :

وهذا يقودنا إلى مسألة متنازع فيها، فقد اعتقد البعض برجحان كفة المالكية في عصر الأغالبة، معتمدين على نص للخُشَنِي نقله القاضي عِياض، وهو: «كانت

(١) الرقيق. **تاريخ** ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ١٤٢-٣. المالكي. **رياض** ١/ ٢٢٠. الطالبي. **تراجم أغلبية** ١٠، ١٢؛ ح. ح. عبدالوهاب ، **كتاب العمر** ١/ ق١: ٢٣٩. محمد زيتون. **القيروان** ٤٢٢، ٤٢٦.

إفريقية قبل رحلة سحنون، قد غمرها مذهب مالك بن أنس؛ لأنه رحل إليها أكثر من ثلاثين رجلاً؛ كلهم لقي مالك بن أنس وسمع منه، وإن كان الفقه والفتيا إنما كان في قليل منهم .. ثم قدم سحنون بذلك المذهب .. فمالت إليه الوجوه .. وصار زمانه كأنه مبتدأ قد امّحى ما قبله»[1]. وكنت أحد[2] الذين يأخذون بهذا الرأي، ولكن بتحفظ، حتى انتهيت من كتابة هذا البحث، فتبين لي ما يلي :

أن مجموع سنين قضاة الأغالبة؛ منذ تولي أبي مُحْرِز القضاء في بداية المحرم سنة ١٩١هـ، إلى سقوط دولة الأغالبة في نهاية جمادى الآخرة سنة ٢٩٦هـ، مطروحاً منه أربعة أشهر؛ بقيت بدون قاض، يكون المجموع: مئة وخمس سنوات وشهرين. ووفقاً لسنوات هؤلاء القضاة التي توصلنا إليها في هذا البحث، تتوزع كالآتي :

القضـــاة	سنة	شهر	يوم
قضاة الحنفية	٥٦	٨	–
قضاة المالكية	٢٩	٤	١٥
قضاة المعتزلة	١٩	١	١٥
المجموع	١٠٥	٢	–

(١) الطالبي . تراجم أغلبية : ٩٣ .

(٢) يقول محمد العروسي المطوي. **سيرة القيروان** ٢٩ : «فعندما عاد سحنون من المشرق حاملاً معه "المدونة" انتشرت مدونته من القيروان إلى الأندلس، وبه صارت إفريقية مالكية المذهب»؛ ابن حمدة «مدارس الثقافة بالقيروان في القرن الثالث الهجري»، **مجلة جامعة الزيتونة**، العدد ٣ (١٤١٤ - ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م)، ص٩ - ٤٥.

ومن هذه الإحصائية يتضح لنا رجحان كفة مذهب «العراقيين» بحوالي الضعفين على مذهب «أهل المدينة» في القيروان؛ عاصمة الأغالبة. وهناك أدلة نقلية تعضد هذه الإحصائية، وتدل في الوقت نفسه على التعايش والتسامح والانفتاح بين «المدنيين والكوفيين»، على الأقل حتى سنة ٢٣٤هـ، على الرغم من التفوق العددي للأخيرين. فقد ذكر القاضي عياض: أنه «لما أراد محمد بن الأغلب (٢٢٦ - ٢٤٢هـ) أن يولي سحنون، جمع العلماء والفقهاء للمشورة، فأشار سحنون بسليمان بن عمران، وأشار سليمان بسحنون، وأشار غيرهما بسليمان. فادخلوا فرادى، فقالوا كقولهم الأول. وذلك أن أكثر الفقهاء إذاك كانوا على رأي الكوفيين، وكان سليمان يرى رأيهم». وما مبادرة سحنون حين توليه القضاء إلى اختيار سليمان بن عمران للكتابة بين يديه، إلا من صور التعايش بين المذهبين ؛ وإن كان يحمل في طياته عطر المكافأة لسليمان[1]. ثم نقل عياض نصاً آخر عن ابن سحنون؛ قال: «دخل عليَّ أبي وأنا أُؤلِّف كتاب تحريم النبيذ، فقال: يا بني ! إنك تردُّ على أهل العراق، ولهم لطافة أذهان، وألسنة حداد، فإياك أن يسبقك قلمك لما تعتذر منه»[2].

(١) كان سليمان بن عمران على مذهب أبي حنيفة. ولاه سحنون أولاً الكتابة بين يديه، عندما تولى القضاء. ثم ولاه قضاء بجاية وباجة والأربس. ولما ولاه القضاء قال له: كما يقول القاضي عياض، الطالبي. ت: ١٠٢: «عليك يا أبا الربيع بالحجازية، الحجازية !، فقلت له: القاضي مفت، فما كنت أفتي به فيه أقضي. فسكت عني . وكان سليمان عراقي المذهب». وهذا يدل على أن ابن عمران لم يغير مذهبه. ويفند ما ذهب إليه محمد العروسي المطوي. **سيرة القيروان** - ليبيا، تونس، ١٩٨: ٣٠ من أن سحنون «كان لا يولي أحداً خطة القضاء إلا إذا تحقق من اعتناقه لمذهب المدنيين (المالكية). وقد فعل ذلك - مثلاً - مع القاضي سليمان بن عمران، عندما أولاه قضاء مدينة باجة، فلم يُوله إلا بعد أن أظهر له أن مذهبه هو مذهب المدنيين، وأنه ترك مذهب أهل العراق» .

(٢) الطالبي. **تراجم أغلبية** ٩٩، ١٧٤. ح ح عبدالوهاب. **كتاب العمر** ١/ ق٢: ٩٠٠.

أ / ٨ - تعيين قضاة إفريقية في العهدين ومنزلتهم :

كان تعيين القضاة في عهد الولاة بأمر مباشر من الخليفة الأموي أو العباسي، أو على لسان رسوله[1] إلى إفريقية، أو من قبل ولاتهم على إفريقية. فلما ولي عمر ابن عبدالعزيز إسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر على إفريقية، دفع إليه كتاباً بولاية عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة قضاء إفريقية سنة ٩٩هـ، وبقي فيه إلى وفاته سنة ١٢٣هـ. القاضي عبدالرحمن بن زياد، كانت ولايته الأولى للقضاء بأمر من آخر خلفاء بني أمية؛ مروان بن محمد ؛ المعروف بالجَعْدي (١٢٦ - ١٣٢هـ). ثم انتدبه محمد بن الأشعث في ولايته الثانية للقضاء (١٤٤ - ١٥٦هـ) بأمر من أبي جعفر المنصور. أما القاضي ابن غانم (١٧١ - ١٩٠هـ)، فقد ذكرت المصادر أربع روايات في ولايته؛ الأولى: أنه ولي بأمر من هارون الرشيد؛ والثانية: إنما كانت ولايته من المسودة؛ يعني الجُند؛ والثالثة: أن رَوْح بن حاتم قد ولاّه بطلب من أبي يوسف القاضي؛ والرابعة: - وهي الأرجح - أن هارون الرشيد لم يولِّه القضاء، بل عقد له بذلك روح بن حاتم، وانتهى من فضل ابن غانم «إلى أن كاتبه الخليفة، فصارت ولايته كأنها من قبله، إذ أجازها وأمضاها». وهذه الخصال أكسبته منزلة رفيعة لم يبلغها قاضٍ بعده من قضاة الأغالبة، لدرجة أن الخليفة كان يكتب في عنوانه: «من هارون أمير المؤمنين إلى قاضي إفريقية عبدالله بن عمر بن غانم». وغالباً ما كان الرشيد يبعث بكتابين؛ الأول لأمير إفريقية؛ إبراهيم بن الأغلب، والثاني لقاضيه على

(١) فقد ذكر ابن اللباد، الطالبي. تراجم أغلبية ٢٤ - ٢٥ عن سحنون قال: «مات بعض قضاة إفريقية، فقدم رسول الخليفة إلى إفريقية، فجمع العلماء واستشارهم في قاضٍ يوليه إفريقية. فتوجه إلى تونس، وبعث واليها علي بن زياد (ت ١٨٣هـ) فتمارض .. فمضى إليه الوالي مع الرسول ....».

إفريقية؛ ابن غانم. وكان «يسرٌّ إليه فيه، بما لا يريد أن يطلع عليه أحداً»، ولا حتى أمير إفريقية. أو يطلب فيه من الأمير تنفيذ أمر، «بحضور ابن غانم»، لنفاذ بصيرته ومضاء عزيمته وثقته المطلقة به، الأمر الذي رفع من درجته عند هذا الأمير، فقد «أباح له الدخول عليه من دون إذن». لذا كانت منزلة قاضي إفريقية في عهد الولاة أرفع منها بكثير في عهد الأغالبة.

بينما اقتصر تعيين القضاة في عصر الأغالبة على أمرائهم. ولم يرشح أحد منهم في أن ينوب عن الأمير في حالة غيابه ، كما كان غالباً ما يحدث في عصر الولاة. ونزلت درجة القاضي في سلم السلطة التنفيذية عند الأغالبة؛ فأصبح بالدرجة الخامسة بعد الأمير؛ حيث يليه «صاحب الحَرَس» الذي بعهدته الشُّرَط ، ثم «المتخلف أو الوكيل أو النائب»، ثم «العامل»، وأخيراً القاضي[1] .

أ / ٩ - مقر الولاة والأمراء ومكان اختيار وعزل القاضي :

كان مقر الولاة ؛ من سنة ٧٨ هـ إلى سنة ١٨٤هـ، في «دار الإمارة»[2] في القيروان؛ التي «كانت - كما يقول الرقيق - برحبة التمر». وأضاف الخشني: «وهي بقرب الجامع؛ والجامع أول السماط، إلى دار أبي الربيع». وبقيت هذه الدار عامرة - على الأقل - إلى نهاية عهد الأغالبة؛ على اعتبار أنها دار إقامتهم الثانية بعد بناء «العَبَّاسِية» ثم «رَقَّادة». وفي سنة ١٨٥هـ شرع إبراهيم بن الأغلب (١٨٤-١٩٦هـ) في بناء «مدينة القصر القديم = العباسية»، الواقعة «بين يدي حاضرة القيروان، من جهة قبلتها، على مسيرة ميلين، سكنها الناس والعوام بعد انتقال بني الأغلب عنها»؛

(١) الخشني، **قضاة**: ٣٠٠. الطالبي. **تراجم أغلبية** ١٣ - ١٥ .

(٢) ذكر ابن عذاري. **البيان** ٢/١: وفي سنة ٥١هـ شرع عُقبة بن نافع في ابتداء مدينة القيروان، «فاختط عقبة أولاً دار الإمارة؛ ثم أتى إلى موضع المسجد الأعظم؛ فاختطه، ولم يحدث فيه بناء».

وانتقل إليها من دار الإمارة. وصارت بعد ذلك دار أمراء بني الأغلب إلى سنة ٢٦٣هـ؛ وكانت تعرف أيضاً «بالعباسية». وفي سنة ٢٦٣هـ ابتدأ إبراهيم بن أحمد (٢٦١-٢٨٩هـ) بناء «مدينة رقادة». وفي سنة ٢٦٤هـ كمل فيها القصر المعروف «بالفتح»، وانتقل إليه من «القصر القديم» . وبهذا قد مر مكان اختيار أو عزل القاضي في ثلاث مراحل؛ الأولى: (٧٨ - ١٨٤هـ) في الشام أو بغداد أو دار الإمارة في القيروان؛ والثانية: (١٨٥ - ٢٦٣هـ) في مقصورة المسجد الجامع في القيروان أو في قصر العباسية؛ والثالثة: (٢٦٤ - ٢٩٦هـ) في مقصورة جامع رَقَّادة أو في قصرها[١].

أ / ١٠ - مقر القاضي ومجلس قضائه :

وكان مقر قاضي إفريقية أو قاضي القيروان منذ سنة ٧٨هـ إلى سنة ٢٩٦هـ في القيروان، ما عدا تسع سنوات (٢٨٠ - ٢٨٩هـ)؛ حيث أجبر فيها إبراهيم بن أحمد (٢٦١ - ٢٨٩هـ) ابنَ مسكين (بداية رمضان ٢٨٠ - نهاية رجب ٢٨٩هـ) على القضاء، وأسكنه طيلة مدة قضائه في رقادة؛ فكان لا يتصرف فيها ولا يخرج إلا إلى المسجد. وكان ابن مسكين «لا ينزل إلى القيروان، فولى مظالمها سليمان بن سالم، وأطلق له النظر في مئة دينار. ثم عزله وولاه قضاء صقلية، وولى مكانه إبراهيم بن الخشاب ... وولى على الحسبة أبا القاسم الطرزي. وما ذكرناه سابقاً يفند ما ذهب إليه الخُشَنِي؛ بقوله: «وكانت قضاة الجماعة فيما سلف - في دولة بني الأغلب - إنما يجلس القاضي، إذا كان من غير أهل القيروان، بمدينة السلطان برقادة»[٢] .

---

(١) الخشني **قضاة** ٢٤، ٢٨٢؛ الرقيق. **تاريخ** ١٢٦؛ ابن عذاري. **البيان** ١/١١٧، ١٤٨؛ العبيدي. **الحياة الأدبية بالقيروان** ١١٤ - ١١٥، ١٤٣ - ٤ . ج - **عصر الأغالبة**، رقم ١ و ٩ .

(٢) الخشني. **قضاة** ١٩٨، ٣٣١. الطالبي. **تراجم أغلبية** ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٦ .

أما مجلس القضاء منذ ٧٨هـ إلى سنة ٢٣٤هـ، فقد كان غالباً ما في المسجد الجامع في القيروان، وأحياناً في دار القاضي. فقد كان - مثلاً - مقعد العلاء بن عقبة، وابن الطفيل، وابن غانم على التوالي: «المسجد»، «المسجد الجامع»، «الجامع». فلما أجبر رَوْح بن حاتم ابن فَرُّوخ على القضاء أجلسه «في الجامع مع حرس». وكذلك عندما امتنع أبو مُحْرِز عن القضاء، أمر إبراهيم بن الأغلب (١٨٤ - ١٩٦هـ) عامر بن معمر صاحب الشرطة «فأخذ بضبع أبي محرز وأخرجه من باب المقصورة إلى المسجد، فأجلسه، وأمره بالنظر بين الخصوم». وفي مكان آخر يقول المالكي : «وكان أبو محرز يجلس للخصوم في داره (للقضاء)، وجعل للنساء يوماً عند بابه ؛ الذي في زقاق ابن دينار»[١].

ولما ولي سحنون القضاء في يوم الأحد الثالث من رمضان ٢٣٤ / ٨٤٩، أقام أياماً لا ينظر يلتمس أعواناً، «ثم قعد للناس في يوم الأحد بعده [١٠ رمضان] في المسجد الجامع»[٢]. وأكد الخشني مجلس القضاء هذا، عندما ذكر [قضاة : ٢١٩] - نقلاً عن أبي عثمان الخولاني، لما لقاه سنة ٣١٠هـ - من «أنه رأى سحنوناً جالساً في مجلس قضائه في مسجد القيروان». وعلى الأرجح منذ بداية ٢٣٥/ ٨٤٩ ، لما رأى سحنون كثرة الناس في مجلس قضائه، وكثرة كلامهم ، بنى لنفسه «بيتاً» في الجامع، «فكان لا يحضر عنده غير الخصمين، ومن يشهد بينهما في دعواهما، وسائر الناس

(١) أبو العرب. **طبقات** ١٠٦. الرقيق. **تاريخ** ١٤١. المالكي. **رياض النفوس** ٢٢٧/١، ٢٧٤، ٢٧٧. الطالبي. **تراجم أغلبية** ٤٥.

(٢) ذكر القاضي عياض، الطالبي. **تراجم أغلبية** ٩٩ نقلاً عن محمد بن سحنون، أن والده «ولي القضاء في يوم الإثنين الثالث من رمضان ٢٣٤هـ». والثالث من رمضان يصادف يوم الأحد كما أثبتناه أعلاه .

عنه بمعزل؛ لا يراهم ولا يسمع لغطهم، ولا يشغل بالَهُ أمرُهم. فصار الجلوس - كما يقول القاضي عياض - في ذلك البيت سنة لقضاة المالكية؛ فإذا ولي عراقي هدّمَهُ، وإذا وُلِّي مدني بناه وحكم فيه»[1]. وإذا لم يكن القاضي عياض مبالغاً في جملته الأخيرة هذه، فإن قضاة المالكية[2] بعد سحنون إلى سقوط دولة الأغالبة، قضوا في هذا «البيت» ثلاثاً وعشرين سنة وستة أشهر وأربعة عشر يوماً، من مجموع ست وخمسين سنة تقريباً المتبقية من حكم الأغالبة .

ولكن كلام عياض هذا يتناقض مع آخر له، وذلك لما أشرك محمد بن الأغلب (٢٢٦ - ٢٤٢هـ) الطّبنيَّ القضاء مع سحنون مضادة له، لزم سحنون «داره مدة وترك الجامع. وكان الطبني يحكم في الجامع، وحبيب أيضاً - صاحب مظالم سحنون - ينظر، إلى أن بلغه أن الطبني مد يده إلى بعض أصحابه. فخرج سحنون إلى الجامع ... فخرج الطبني من الجامع إلى داره ، فكان ينظر في داره، وسحنون في الجامع على عادته نحواً من ٤٠ يوماً إلى أن توفي». ترى أما كان بالإمكان أن يعود سحنون للقضاء في «البيت» الذي بناه في الجامع؛ إن لم يُهَدَم !!، والحنفي الطبني إلى جنبه في مكان آخر من الجامع ؟!! .

---

(١) ابن فرحون. **الديباج** ٠- القاهرة ١٩٧٤م، ٢/٣٦ . الطالبي. **تراجم أغلبية** ١٠٥، ١١٥.

(٢) وهم على التوالي :

أ - ابن طالب؛ ولايته الأولى للقضاء رجب ٢٥٧هـ - جمادى الآخرة ٢٥٩هـ = سنتان. والثانية رجب ٢٦٧ - جمادى الآخرة ٢٧٥هـ = ٨ سنوات .

ب - ابن مسكين - بداية رمضان ٢٨٠ - نهاية رجب ٢٨٩هـ = ٨ سنوات و١١ شهراً.

ج - ابن سماك. أواسط رمضان ٢٩٠ - جمادى الأولى ٢٩٤هـ = ٣ سنوات و٨ أشهر و١٤ يوماً.

د - ابن الخشاب ٢٩٥ - نهاية جمادى الآخرة ٢٩٦ = ١١ شهراً .

أ / ١١ - بعض المهام الإضافية للقضاة :

ومن المهام التي أسندت إلى هؤلاء القضاة، أو الأعمال التي كانوا يقومون بها ، إضافة إلى مهنة القضاء، نذكر منها ما يلي :

١ - استخدامهم في الوفادة[١] إلى الخلفاء، أو التوسط بين الولاة والثائرين.

٢ - استخدامهم في الشهادة على الولاة في أمور بالغة الأهمية[٢].

٣ - خليفة على القيروان في حالة غياب واليها[٣] في عصر الولاة فقط.

٤ - كان بعضهم يخصص يوماً أو يومين في الأسبوع، لتدريس العلم ؛ من تفسير القرآن والفقه وغيرهما، من أمثال ابن غانم وسليمان بن عمران[٤] .

٥ - وكان ابن غانم «له حظه من صلاة الليل، فإذا قضاها وجلس للتشهد آخرها ،

---

(١) فلما آثار إلياس على أخيه عبدالرحمن بن حبيب، منتهزاً خلع الأخير بيعة أبي جعفر المنصور، وبعد قتله له، وتوليه أمر إفريقية بعده، بعث بطاعته إلى المنصور مع وفد منهم عبدالرحمن بن زياد بن أنعم قاضي إفريقية، في النصف الثاني من عام ١٣٦هـ. انظر: ب - رقم ١٢. ولما فشل زيادة الله الأول في قمع ثورة منصور الطنبدي بتونس سنة ٢٠٩هـ/ ٩٢٤م، زحف هذا على القيروان. عندئذ ركب له القاضيان أسد وأبو محرز، ودار بينهم كلام لم يُفد؛ ابن عذاري. **البيان** ١/١٠٠.

(٢) فلما أوثق عبدالرحمن بن حبيب بالحديد وجوه إفريقية، وأقبل بهم كدرع بشرية لاحتلال القيروان، ورأى ذلك واليها حنظلة بن صفوان، «دعا القاضي والعدول، وفتح بيت المال؛ فأخذ منه ألف دينار .. ثم شخص عن إفريقية في سنة ١٢٧هـ». انظر: ب - رقم ١٠. وفي عهد الأغالبة «بعث الأمير زيادة الأول (٢٠١-٢٢٣) في طلب أبي محرز وأسد؛ وهما قاضيان ليشهدهما على شراء اشتراه». ولما عثر إبراهيم بن الأغلب على حصر بالجامع، ظن بالناس أنهم حسبوا أنه منتبذ، فأرسل إلى ابن غانم ليستنكهه، فوجده بريئاً». المالكي. **رياض النفوس** ١/٢٢٧، ٢٧٩.

(٣) فقد استخلف القشيري على القيروان سنة ١٢٣هـ ، قاضي إفريقية عبدالرحمن بن عقبة. انظر: ب - رقم ٩. كما استخلف حبيب بن عبدالرحمن على القيروان أبا كُرَيب سنة ١٣٨هـ، الذي قتله عاصم بن جميل؛ أمير وَرْفجُومة. انظر: ب - رقم ١٢.

(٤) الخشني. **قضاة** ٢٣٦. انظر فيما بعد: **عصر الأغالبة**، رقم ٦.

عرض كل خصم يريد أن يحكم له على ربه .. فلا يزال يعرض الخصوم على ربه واحداً بعد واحد حتى يفرغ منهم»[1].

ب - عصر الولاة :

أسماء الولاة ومن تولى القضاء في عهدهم :

١ - حَسَّان بن النعمان [إفريقية والمغرب] (٧٨هـ -[2]):

- [3].

٢ - موسى[4] بن نصير [إفريقية والمغرب والأندلس] (٧٩ - ٩٦هـ):

- ولي عبدالرحمن بن رافع[5] التنوخي قضاء إفريقية سنة ٨٠هـ.

---

(١) الطالبي . **تراجم أغلبية** ١٢ - ١٣ .

(٢) قدم حَسَّان بن النعمان إفريقية سنة ٧٨هـ، وعزل حسب ابن عذاري. **البيان** ٣٤/١ - ٣٩ سنة ٨٢هـ، غير أن في ذلك خلافاً كبيراً. انظر : **دائرة المعارف الإسلامية** .

(٣) لم تذكر المصادر التي اطلعنا عليها اسم قاضي إفريقية في عهد حسان بن النعمان، في حين أن المالكي. **رياض النفوس** ٥٧/١ ذكر أن حسان بن النعمان قد ولى «على صدقات الناس والسعي عليهم حنش بن عبدالله الصنعاني التابعي». وفي مكان آخر ١٥/١ يقول: وكان أبو ليلى دُحين بن عامر الحجري من فضلاء المؤمنين دخل إفريقية وأقام بها، ويذكر أنه كتب لعقبة بن نافع، وشهد معه المشاهد كلها والحروب والفتوحات؛ التي كانت بإفريقية والمغرب، ثم رجع إلى مصر. ويقال: إنه استشهد بتنيس، قتله الروم بها سنة ١٠٠هـ».

(٤) لما تولى موسى أمر إفريقية، قام بكثير من الفتوحات؛ كان أولها قلعة زغوان ونواحيها. ثم توجه غرباً إلى المغرب الأقصى؛ ففتح طنجة وما والاها، وانتهت خيله إلى السوس الأدنى. وفي سنة ٩٢هـ فتح طارق بن زياد الأندلس فصارت تابعة للقيروان.

(٥) ذكر أبو العرب والخشني أن عبدالرحمن بن رافع التنوخي (ت بالقيروان ١١٣هـ) من قدماء قضاة إفريقية. وقال المالكي. **رياض النفوس** -. بيروت ١٩٨٣م، ١١/١؛ «وهو أول من استقضي بالقيروان بعد فتحها. ولاه عليها موسى بن نصير سنة ٨٠ من الهجرة». ورب سائل يقول : كيف ولاه في هذه السنة، وموسى بن نصير قد تولى أمر إفريقية - في رواية أخرى - بين ٨٨ و٩٦هـ ؟. والجواب أن سنة عزل حسان وتولية موسى بن نصير أمر إفريقية مختلف فيها، ما بين ٧٧ أو ٧٩ أو ٨٣ أو ٨٥ أو ٨٧ أو ٨٨ أو ٨٩هـ، ولكنها على الأرجح سنة ٧٩هـ. ==

٣ - محمد بن يزيد [إفريقية والمغرب كله] (٩٧ - ٩٩ وأشهر):

- استمرار عبدالرحمن بن رافع في قضاء إفريقية (٨٠هـ - ٩٩هـ) .

٤ - إسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر [إفريقية والأندلس[١]] (٩٩-١٠١):

- ولى عمر بن عبدالعزيز[٢] عبدالله بن المغيرة قضاء إفريقية سنة ٩٩.

== لإجماع المصادر أنه «قام بإفريقية ١٦ سنة والياً، وقفل منها سنة ٩٥هـ». انظر: مقالتنا عن موسى بن نصير في دائرة المعارف الإسلامية التركية. وهو أحد العشرة التابعين، الذين انتدبهم عمر بن عبدالعزيز ٩٩ - ١٠١ / ٧١٧ ٧٢٠. لتثقيف أهل المغرب، في زمن ولاية إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ٩٩ - ١٠١هـ. وإن صح قول المالكي هذا، فإن إفريقية قد كانت بدون قاضٍ حتى سنة ٨٠هـ . واستمر عبدالرحمن بن رافع في قضاء إفريقية من سنة ٨٠هـ، إلى أن ولى عمر بن عبدالعزيز عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة القرشي قضاء إفريقية سنة ٩٩هـ. انظر كذلك أبو العرب. **طبقات** ٠- تونس، الجزائر، ١٩٨٥م، ٨٦. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة : ١، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٢٩٧، وفيه ت ١١٢هـ؛ محمد العروسي المطوي . **سيرة القيروان** ٠- ليبيا، تونس، ١٩٨١م، ٢١. محمد زيتون. **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية** ٠- القاهرة ١٩٨٨م، ١٩٣ - ١٩٤.

(١) هو رئيس بعثة الفقهاء العشرة من التابعين. انظر تراجم هؤلاء التابعين، عند: محمد زيتون. **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**٠- القاهرة، ١٩٨٨م، ١٩٠-١٩٦، الذين بعثهم عمر بن عبدالعزيز، لنشر التعاليم الإسلامية وتثقيف المسلمين في إفريقية. ولما وصل إسماعيل القيروان، عين على الأندلس السمح بن مالك الخولاني. وقد توفي إسماعيل بالقيروان سنة ١٣٢هـ.

(٢) ذكر المالكي. **رياض النفوس** ١٢٦/١ -١٢٧ أنه: «لما ولى عمر بن عبدالعزيز إسماعيل بن عبيد الله الأنصاري على إفريقية، دفع إليه كتاباً بولاية عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة القرشي (ت ١٢٣هـ) قضاء إفريقية سنة ٩٩هـ. ودخل إسماعيل القيروان ومعه الكتاب يقول فيه : «قد قلدت قضاء إفريقية فيكم عبدالله بن المغيرة، لما صح عندنا من دينه وزهده ونفاذه في علمه ومعرفته وثقته في نفسه وشدة ورعه». فقبل ذلك عبدالله بن المغيرة، وسار في أهل إفريقية بسيرة أهل العدل، وأقام فيهم كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ورسوله ﷺ. وأكد المالكي أنه «أقام على القضاء إلى زمان كلثوم بن عياض، فلما ولي كلثوم استعفي من القضاء وولي بعده عبدالرحمن بن عقبة الغفاري» ، وتضيف رواية المعالم ؛ وذلك سنة ١٢٣هـ. انظر كذلك أبو العرب. **طبقات** ٨٩؛ الرقيق . **تاريخ** ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ٦٤ - ٦٥. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة ١ - ٢، مخطوط دار الكتب بتونس رقم ١٨٣٩٧.

٥ - يزيد[١] بن أبي مسلم [المغرب] (١٠٢ - قتل بعد شهر):

- استمرار عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة في قضاء إفريقية.

٦ - بشر بن صفوان الكلبي [إفريقية والأندلس[٢]] (١٠٣ - ١٠٩):

- استمرار عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة في قضاء إفريقية.

- هشام بن عبدالملك يعين ابن هاعان[٣] قضاء الجند بإفريقية.

٧ - عُبَيْدَة[٤] بن عبدالرحمن السُّلَمِيّ [إفريقية والمغرب والأندلس[٥]] (١١٠-١١٤):

---

(١) لما أسند يزيد بن عبدالملك ولاية إفريقية إلى يزيد بن أبي مسلم، قدمها سنة ١٠٢هـ. ولاتسامه بالقسوة، تآمر عليه حرسه وقتله بعد شهر من ولايته. فاختار أهل القيروان محمد بن أوس والياً عليهم (١٠٢ - ١٠٣). الرقيق. **تاريخ** ٩٩ - ١٠٣.

(٢) حيث ولى على الأندلس عنبسة بن سحيم الكلبي. ثم في سنة ١٠٧هـ ولى عليها يحيى بن سلمة الكلبي.

(٣) هو أبو سعيد جُعْثُل بن هاعان بن عمير الرعيني ، أحد الفقهاء العشرة الذين انتدبهم عمر بن عبدالعزيز لتثقيف أهل المغرب. ولاه هشام بن عبدالملك (١٠٥ - ١٢٥هـ) «قضاء الجند بإفريقية»، ليقضي فيما يحدث بينهم من المشكلات والأقضية، وتوفي نحو سنة ١١٥هـ. ولذا يحتمل أنه تولى قضاء الجند ردحاً من ولاية بشر بن صفوان (١٠٣ - ١٠٩هـ)، وولاية عبيدة بن عبدالرحمن السُّلَمِي (١١٠ - ١١٤هـ). انظر: المالكي. **رياض النفوس** ١/١١٤. محمد زيتون . **القيروان ودورها** ١٩٥ .

(٤) لما عامل عُبَيْدَة عُمَّال بشر بقسوة وعنف ، وفيهم أبو الخطار الحسام بن ضرار الكلبي، شكوه إلى هشام بن عبدالملك . فأمر بعزله من «إفريقية والمغرب»، فقفل عبيدة منه، واستخلف عقبة ابن قدامة (١١٤ - ١١٦)، وذلك في شوال سنة ١١٤هـ. وتوجه إلى الشام سنة ١١٤ بهدايا وتحف. انظر: ابن عذاري. **البيان المغرب** ٥٧١.

(٥) بعث عبيدة إلى الأندلس مدة حكمه - التي دامت ٤ سنين و٦ أشهر - أربعة ولاة:

أ - في سنة ١١٠هـ عثمان بن أبي نسعة.

ب - وفي سنة ١١١هـ حذيفة بن الأحوص.

ج - وفي سنة ١١٢هـ الهيثم بن عبيد الكناني.

د - وفي سنة ١١٣هـ عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي، الذي غزا فرنسا والذي استشهد سنة ١١٥هـ ببلاط الشهداء. انظر: ابن عذاري. **البيان المغرب** ١/٥٠ - ٥١.

- استمرار عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة في قضاء إفريقية.
- احتمال استمرار ابن هاعان في قضاء الجند بإفريقية.

٨ - عبيد[١] الله بن الحَبْحَاب [مصر وإفريقية والمغرب كله والأندلس[٢]] (١١٦-١٢٣):
- استمرار[٣] عبدالله بن المغيرة في قضاء إفريقية (٩٩ - ١٢٣).

٩ - كُلْثُوم بن عِياض القُشَيْرِي [إفريقية والمغرب] (١٢٣ - ١٢٤):
- استعفى عبدالله بن المغيرة من قضاء إفريقية سنة ١٢٣هـ.
- فولى بعده عبدالرحمن[٤] بن عُقبة الغفاري قضاء إفريقية سنة ١٢٣هـ.

---

(١) كان أميراً بارعاً في الخطابة ، تناهت به الحال إلى ولاية مصر وإفريقية والمغرب كله والأندلس. وهو «الذي بنى المسجد الجامع ودار الصناعة بتونس». وفي عهده ثارت البربر بالمغرب الأقصى، فكانت أول ثورة فيه وفي إفريقية في الإسلام. فكانت الوقعة على العرب في غزوة الأشراف، حيث انتقض المغرب الأقصى والأندلس على والي القيروان. راجع: ابن عذاري. **البيان المغرب** ٥٧١.

(٢) فقد عين على الأندلس عقبة بن الحجاج السُّلوليّ في سنة ١١٦هـ. وأقام بها إلى سنة ١٢١هـ. ثم قام عليه عبدالملك بن قطن الفهري؛ فخلعه. وقيل: بل هو استخلفه .

(٣) ذكر حسن حسني عبدالوهاب. **العمر**: المجلد الأول ، القسم الأول: ٢٠٥ - ٢٠٩، «وتولى خالد بن أبي عمران قضاء إفريقية قلده إياه الأمير ابن الحبحاب؛ مجدد جامع الزيتونة، من سنة ١١٦هـ إلى سنة ١٢٣هـ»، وعلق على كلامه هذا في الهامش: «هذا رأي بعض مؤرخي الشرق، مثل الذهبي في تاريخ الإسلام ومن نقل عنه. لكن مؤرخي إفريقية والقيروان لم يشيروا إليه بالمرة . وغاية ما ذكره المالكي . **رياض النفوس** ١٦٤/١ أن عبيد الله بن الحبحاب عرض عليه قضاء إفريقية فهرب». ولهذا السبب رجحنا رواية المالكي. وقد ذكر محمد محفوظ. **تراجم المؤلفين** ٢٢٢/١ -٢٢٣، أنه «تولى قضاء مدينة تونس». ويظهر أن مَقدمَ أبيه إلى إفريقية كان إمّا مع جيش حسان بن النعمان، حدود سنة ٧٣هـ، وإما مع موسى بن نصير سنة ٧٩هـ. وكانت وفاة خالد إما في سنة ١٢٥هـ، وإما ١٢٧، وقال بعضهم ١٢٩هـ .

(٤) استخلفه القشيري على القيروان سنة ١٢٣هـ، وسار بجيشه إلى مقاتلة البربر في وادي سُبُو بجنوب طنجة، حيث انجلت المعركة عن هزيمة العرب، وقتل القشيري. راجع: الرقيق. **تاريخ إفريقية والمغرب** ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ٧٧ - ٧٨؛ ابن عذاري . **البيان** ٥٥/١؛ المالكي. **رياض النفوس** ١٢٧/١؛ محمد زيتون. **القيروان**٠- القاهرة، ١٩٨٨م، ١٠٩.

١٠- حنظلة بن صفوان الكلبي [إفريقية والمغرب[١] والأندلس] (١٢٤ - ١٢٧):

- احتمال استمرار عبد[٢] الرحمن بن عقبة في قضاء إفريقية.

١١- عبدالرحمن[٣] بن حبيب الفِهْري [إفريقية والمغرب] (١٢٧ - ١٣٦):

- ولّى الجَعْدي عبدالرحمن بن زياد[٤] بن أنعم وأقام قاضياً إلى سنة ١٣٢هـ.

- ثم عزل ابن زياد وولي أبو كُرَيْب عبدالرحمن بن كُرَيب سنة ١٣٢هـ.

---

(١) لما استقر حنظلة بالقيروان في ربيع الآخر ١٢٤هـ، كتب إليه أهل الأندلس أن يبعث إليهم عاملاً، فوجه إليهم أبا الخطار حسام بن ضرار، «فسار في البحر من تونس إلى الأندلس». ابن عذاري. **البيان** ٥٨/١؛ الرقيق. **تاريخ إفريقية والمغرب** ٧٩.

(٢) لما أوثق عبدالرحمن بن حبيب بالحديد وجوه إفريقية، وأقبل بهم كدرع بشرية لاحتلال القيروان، ورأى ذلك حنظلة، «دعا القاضي والعدول، وفتح بيت المال؛ فأخذ منه ألف دينار .. ثم شخص عن إفريقية في ١٢٧هـ». ولكن ابن عذاري. **البيان** ٦٠/١. لم يذكر اسم القاضي.

(٣) كان عبدالرحمن هذا قد هرب إلى الأندلس، عند هزيمته من الوقيعة التي قتل فيها أبو حبيب ابن أبي عَبدة بن عقبة بن نافع، مع كلثوم بن عياض. ولما لم يتمكن من التغلب على الأندلس، خرج مستتراً من واليها أبي الخطار، فركب البحر إلى تونس، فنزل بها في جمادى الأولى ١٢٧هـ. فدعا فيها الناس إلى نفسه فأجابوه، ثم زحف على القيروان، مستخدماً وجوه إفريقية دروعاً بشرية لاحتلالها .

(٤) ولد عبدالرحمن بن زياد ببرقة سنة ٧٤هـ أو ٧٥هـ. روى عن سبعة من فقهاء التابعين العشرة، الذين بعثهم عمر بن عبدالعزيز لتثقيف أهل المغرب. صحب أبا جعفر المنصور العباسي في مزاولة العلم بالكوفة. سمع عنه من أهل الشرق سفيان الثوري وعبدالله بن لهيعة وعبدالله ابن وهب وعبدالله بن المبارك ، كما سمع عنه أصحاب أبي حنيفة . ومن أهل القيروان : البهلول بن راشد وعبدالله بن غانم القاضي وغيرهم . وكانت ولايته الأولى لقضاء إفريقية بعهد من مروان بن محمد المعروف بالجعدي ؛ آخر خلفاء بني أمية ١٢٦-١٣٢/ ٧٤٤ - ٧٥٠، حيث كتب له بذلك كتاباً احتفظ بنصه المالكي في **رياض النفوس** ١٥٩/١ - ١٦٠. وأضاف المالكي أنه: «أقام قاضياً إلى سنة ١٣٢هـ؛ وفيها زال ملك بني أمية، فعزل عن القضاء؛ إذ كان من قبل مروان وولى بعده أبو كريب . ولما ثار إلياس على أخيه عبدالرحمن بن حبيب ، منتهزاً خلع الأخير بيعة المنصور، وقتله وتولى أمر إفريقية بعده، بعث بطاعته نحو منتصف ١٣٦هـ ، إلى المنصور مع وفد منهم عبدالرحمن بن زياد بن أنعم قاضي إفريقية . ==

١٢- حبيب[١] بن عبدالرحمن (١٣٨ - ١٤٠):

- استمرار أبو كُرَيب[٢] البصري في القضاء (١٣٢ - ١٣٩ أو ١٤٠هـ).

== أما ولايته الثانية للقضاء فكانت في عهد محمد بن الأشعث حيث ولاه قضاء إفريقية بأمر المنصور ، فمكث قاضياً إلى صدر ولاية يزيد بن حاتم، حيث تخلى بنفسه عن القضاء. وقد ذكر حسن حسني عبدالوهاب. **خلاصة تاريخ تونس** ٠- تونس، ١٣٧٣هـ ٥٩. أنه «بقي على القضاء إلى أن توفي في رمضان ١٦١». وهو غير صحيح، كما ذكرنا فقد ذكر المالكي. **رياض النفوس** ١٥٩/١، «وقد قيل إنه ما عزل وما مات إلا وهو قاض، والصحيح أنه عزل عن القضاء». كما أن حسن حسني. **كتاب العمر** ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ٢١٨ - ٢٢٨ عاد فذكر أنه ترك القضاء «وتوجه إلى تونس سنة ١٥٦هـ وأقام يدرس» . وفي ١٦٢هـ (وقيل ١٦١هـ) توفي ابن زياد، وصلى عليه أمير إفريقية يزيد بن حاتم. ومن هذا يتضح أن ابن زياد قضى في قضاء إفريقية فترتين؛ الأولى من ١٢٧هـ إلى ١٣٢هـ ، والثانية من ١٤٤ إلى ١٥٦هـ . راجع : أبو العرب. **طبقات** ٠- تونس، الجزائر، ١٩٨٥م: ٩٥ - ١٠٥ ؛ الرقيق . **تاريخ إفريقية** ؛ تحقيق الزيدان وعز الدين موسى ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ١٢٧ - ١٣١ ؛ ابن عذاري . **البيان** ٦٨/١، ٨٠؛ المالكي. **رياض النفوس** ١٥٢/١ - ١٦٢؛ ابن الأثير. **الكامل** ١٤٩/٥. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ٢ب - ٣، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧. محمد زيتون. **القيروان ودورها** ٠- القاهرة، ١٩٨٨م، ١٩٧ - ٢٠١، ٤٨٣ .

(١) لقد تمتع عبدالرحمن بن حبيب بشبه استقلال في الحكم، حيث دام فيه نحو ١٠ سنوات. ثم تولى بعده أخوه إلياس، بعد أن قتله. ثم ثار عليه حبيب بن عبدالرحمن، وتمكن من القضاء عليه بعد سنة ونصف السنة من توليه الأمر، ودخل حبيب القيروان، وقام بأمر إفريقية سنة ١٣٨هـ. ثم ثار عليه عاصم بن جميل، ودخل القيروان بعد أن قتل خليفة حبيب عليها القاضي أبا كريب؛ وكان حبيب «إذا خرج، استخلف على القيروان أبا كريب القاضي». وبعد مقتل حبيب ١٤٠هـ، أقبل أبو الخطاب عبدالأعلى بن السمح الإباضي من طرابلس، وهزم وَرْفجُومة سنة ١٤١هـ، وترك على القيروان نائباً عنه عبدالرحمن بن رستم في صفر ١٤١هـ . وبذلك خرجت القيروان، عن التبعية للخلافة المركزية في المشرق، وصارت في يد الإباضية.

(٢) قال الخشني. **قضاة** ٣٠٤: «قال أبو العرب. انظر: **طبقات علماء إفريقية والمغرب** ٢١٧ - ٢١٩: وولى يزيد بن حاتم أيضاً، أبا كريب عبدالرحمن بن كريب البصري القضاء». وهذا ليس بصحيح ، فقد ذكر المالكي. **رياض النفوس** ١٦٨/١ - ١٧٢: أنه «قيل إن الذي ولاه يزيد ابن حاتم، وقيل إنه أخوه روح، وقيل عبدالرحمن بن حبيب بن أبي عبدة بن عقبة بن نافع، وهو الصواب؛ وكان حسن السيرة في قضائه. ولم يزل على ذلك حتى قتلته الخوارج بوادي ==

١٣- محمد بن الأشعث الخزاعي [إفريقية] (١٤٤ - ١٤٨):

- ولّى ابن الأشعث بأمر من المنصور ابن زياد قضاء إفريقية سنة ١٤٤هـ.

١٤- الأغلب بن سالم التميمي [إفريقية] (١٤٨ - ١٥١):

- استمرار عبدالرحمن بن زياد بن أنعم في قضاء إفريقية.

١٥- عمر بن حفص [إفريقية] (١٥١ - ١٥٤):

- استمرار عبدالرحمن بن زياد بن أَنْعُم بولاية قضاء إفريقية.

١٦- يزيد بن حاتم [إفريقية والمغرب] (١٥٥ - ١٧٠):

- تخلي ابن زياد عن القضاء صدر ولاية يزيد، بعد مكثه فيه (١٤٤ - ١٥٦هـ):

- فولّى بعده ماتعَ بن عبد[١] الرحمن الرُّعَيني سنة ١٦٥هـ - ؟.

- ثم عزلَهُ وَوَلّى يزيد بن الطُّفَيل[٢] قضاء إفريقية.

== أبي كُريب في ناحية الحبلي من ناحية القيروان سنة ١٣٩هـ». وفي موضع آخر ذكر أنه «استشهد في سنة ١٤٠هـ». أما ابن عذاري. **البيان** ١/ ٧٠ فقد ذكر أن أبا كريب قد قتل وأكثر أصحابه سنة ١٣٨هـ، قتلته وَرفجومة. بينما يزيد بن حاتم ولي إفريقية من ١٥٥ - ١٧٠هـ. انظر: كذلك: الرقيق. **تاريخ إفريقية والمغرب** ٠- بيروت ١٩٩٠م، ١٠٢. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة : ٣ - ٤، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧، وعندهما اسمه : جميل بن كريب المعافري القاضي .

(١) ذكر الخشني. **قضاة** ٣٠٤ أن يزيد بن حاتم قد ولى ماتع بن عبدالرحمن الرعيني قضاء إفريقية بعد عزله لعبدالرحمن بن زياد. والصحيح - كما ذكرنا - أن ابن زياد لم يعزل عن قضاء إفريقية، وإنما تخلى عنه بنفسه في صدر ولاية يزيد بن حاتم، سنة ١٥٦هـ. انظر كذلك الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ٣، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧.

(٢) أخبار أبو العرب والرقيق والخشني عن ماتع ويزيد متضاربة ومشكوك فيها فقد ذكر أبو العرب [**طبقات علماء إفريقية والمغرب** ٠- تونس - الجزائر ١٩٨٥م، ١٠٤-١٠٦] أنه «لما عزل يزيد بن حاتم عبدالرحمن بن زياد، ولى بعده ماتع بن عبدالرحمن الرعيني، وكان - فيما ذكروا - رجل سوء». وفي مكان آخر يقول: «وقد كان يزيد بن الطفيل التجيبي قد ولي قضاء إفريقية، قبل عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، وأحسب أن الذي ولاه يزيد بن حاتم». وقد نقل الخشني هذه الجمل نصاً. أما الرقيق. **تاريخ إفريقية والمغرب** ٠- بيروت، ١٩٩٠م ==

- ثم عزل ابن الطفيل عن القضاء ولم تشر المصادر صراحة لمن خلفه !!.
- ولكن يُرَجَّحُ أَنْ وَلَّى بعده العلاءَ[١] بن عُقبة قضاء إفريقية.

١٧- رَوح بن حاتِم [إفريقية] (١٧١ - ١٧٤):

- ترك العلاء بن عقبة القضاء لتدخل رَوْح فيه، وتوجّهه إلى تونس.
- فَوَلَّى ابن فَرُّوخ[٢] الفارسي قضاء إفريقية، فأبى ولم يستمر فيه.

== يقول: «فولى يزيد بن حاتم بعده - بعد عبدالرحمن بن زياد - ابن الطفيل التجيبي». أما نظرية المالكي [**رياض النفوس** ٠- بيروت، ١٩٨٣م، ١/١٥٩، ١٧٢ - ٣]، فمقبولة نوعاً ما، فقد ذكر أنه: «لما عُزل عبدالرحمن بن زياد بن أنعم ، ولي القضاء ماتع بن عبدالرحمن الرعيني .. ولي بعده يزيد بن الطفيل». ثم ذكروا أن يزيد بن حاتم عزل ابن الطفيل؛ لأنه يستودع ديوانه رجلاً صباغاً، ولم يشيروا صراحة لمن خلفه. انظر كذلك: الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ٢-٢ ب، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧ .

(١) لم تشر المصادر صراحة إلى من خلف ابن الطفيل في القضاء، بعد عزله. ولكن الرقيق. **تاريخ إفريقية والمغرب** ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ١٤١ ساق خبراً، رجحنا استناداً إلى ما جاء فيه أن يزيد ابن حاتم قد ولى العلاء بن عقبة قضاء إفريقية، بعد عزله لابن الطفيل عنه. والنص نورده بأكمله لأهميته؛ وهو: «وكان متولي القضاء لروح، رجل من أهل تونس ، يقال له العلاء بن عقبة؛ وكان صالحاً ورعاً. فحكم لرجل من أهل باجة، ففضه روح ووقف عليه، وبلغ ذلك العلاء، فقام من المسجد، فبعث روح وراءه، فالتمسوه فلم يوجد في داره ولا في موضع قضائه، فلقيه قوم ومعه جلده ودرته؛ وهو سائر إلى تونس. فبعث روح إلى عبدالله بن فروخ ليوليه القضاء، فأبى وامتنع، فأجبره وأمر من يقعده في الجامع، فأقعدوه، ودعوا بالخصوم، فتقدم إليه خصمان ، فقال لهما: أناشدكما الله أن لا تكونا أشأم رجلين عليّ، فقاما ، فلم ييأس، وعرض عليه فأبى، ثم قال له: أشر عليَّ فأبى. فأمر روح أن يصعد به إلى بعض السطوح وقال: إن أشار وإلا القوة إلى الأرض، فقال: هذا الفتى عبدالله بن عمر بن غانم، كانت لنا معه صحبة، فكأنه أومأ نحوه . قال فولى روح القضاء عبدالله بن عمر بن غانم، كان لا يزال يستشيره في الخصومات، فيأبى ويقول: لم أتقلد هذا قاضياً، أتقلده مستشاراً ؟! وكان سبب خروجه إلى مصر وبها توفي».

(٢) ولاه روح بن حاتم القضاء مكرهاً ، فجعل يبكي، ويستعفي الخصوم ، ويسترحم ، فأعفاه من القضاء. انظر: أبو العرب. **طبقات** ١٠٧-١١١؛ الخشني. **قضاة** ٣٠٤؛ المالكي . **رياض النفوس** ١/١٧٦-١٧٩؛ ابن ناجي . **معالم الإيمان** ١/٢٣٨-٢٤٨؛ الجودي. **قضاة القيروان**، ورقة: ٤، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧؛ الطالبي. **تراجم أغلبية** ٤٠ - ٥١.

- فَوَلَّى بإشارة من ابن فروخ ابن غانم[1] قضاء إفريقية في رجب ١٧١هـ.

١٨- نصر بن حبيب المهلبي [إفريقية] (١٧٤ - ١٧٧):

- استمرار عبدالله بن عمر بن غانم[2] في قضاء إفريقية.

(١) كان عبدالله بن فروخ الفارسي (١١٥-١٧٦هـ)، أول من أظهر آراء أهل العراق في إفريقية. ولما عرض عليه روح بن حاتم القضاء، لم يستمر به، وأشار عليه بأبي عبدالرحمن عبدالله بن عمر بن غانم بن شرحبيل الرعيني (١٢٨-١٩٠/ ٧٤٥-٨٠٦)، فولاه قضاء إفريقية سنة ١٧١هـ، بعد رجوعه من المشرق؛ وهو يومئذ ابن ٤٢ سنة. وذكر أبو العرب. **طبقات** ٠- تونس، الجزائر ١٩٨٥م، ١١٦-١١٧: «أن ولاية ابن غانم لم تكن من أمير المؤمنين (هارون الرشيد) ، إنما كانت من المسودة - يعني الجند». أما الرقيق. **تاريخ** ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ١٩١ - ١٩٢: فقد ذكر في ذلك روايتين؛ الأولى مفادها أن روح بن حاتم قد ولى ابن غانم قضاء إفريقية بطلب من أبي يوسف القاضي، والثانية تقول: «وكان هارون الرشيد يكاتب ابن غانم ، وكان بعد ذلك قضاؤه من قبله، لا من قبل ولاته على إفريقية. وكان يكتب في عنوانه: من هارون أمير المؤمنين إلى قاضي إفريقية عبدالله بن عمر بن غانم». وأما المالكي . رياض **النفوس** ١/ ٢١٥ - ٢٢٩ ، فقد ذهب إلى أن هارون الرشيد لم يوله القضاء، «بل عقد له بذلك روح بن حاتم» ، وانتهى من فضل ابن غانم «إلى أن كاتبه الخليفة فصارت ولايته كأنها من قبله؛ إذ أجازها وأمضاها» . وكان ابن غانم يشاور ابن فروخ في مسائل القضاء. وكان إذا أشكلت عليه قضية أرجأ أمر الخصمين حتى يعود عليه جواب مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م). وكان أيضاً يشاور ويستقضي أبا يوسف القاضي. روى ابن غانم عن مالك بن أنس وعن سفيان الثوري. وقد قاده كلفه بالعلم وشغفه بالمعرفة إلى الارتحال في شبابه إلى الشام والعراق ، فلقي تلاميذ أبي حنيفة وانضم إلى حلقاتهم وروى عنهم. انظر كذلك: الخشني. **قضاة** ٢٧٧، ٣٠٤؛ النباهي. **المرقبة العليا**؛ تحقيق مريم قاسم طويل ٠- بيروت، ١٩٩٥م، ٣٢، ٤٣، ٤٥، وفيه توفي في ربيع الآخر ١٧٩، وولايته ١٨سنة و٩ أشهر؛ الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ٤ - ٦، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧؛ حسن حسني عبدالوهاب . **كتاب العمر** ؛ مراجعة وإكمال المطوي والبكوش ٠- تونس، بيروت، ١٩٩٠م، ١/ ٢٣٨ - ٢٤٥. العبيدي. **الحياة الأدبية بالقيروان في عهد الأغالبة** ٠- القيروان - تونس، ١٩٩٤م، ٤٣، حيث أورد له مصادر كثيرة .

(٢) من المشكلات الصعبة التي واجهناها في هذا الحديث، هو عدد السنين التي قضاها القضاة في قضاء إفريقية، لعدم تطرق المصادر إليها إلا نادراً أو عرضاً. فابن غانم قد ولي سنة ١٧١هـ. ==

١٩- الفضل بن رَوح [إفريقية] (١٧٧ - ١٧٨):

- استمرار عبدالله بن عمر بن غانم في قضاء إفريقية.

٢٠- هَرْثَمَة بن أَعْيَن [إفريقية] (١٧٩ - ١٨١).

- استمرار عبدالله بن عمر بن غانم في ولاية القضاء في إفريقية.

٢١- محمد بن مُقاتِل العَكِّي [إفريقية] (١٨١ - ١٨٤):

- استمرار عبدالله بن عمر بن غانم في قضاء إفريقية.

ج - عصر[١] الأغالبة :

١ - إبراهيم[٢] بن الأغلب (١٨٤ - ١٩٦ / ٨٠٠ - ٨١٢):

== ولكن لم نعلم كم سنة بقي في القضاء، لولا أبيات ثلاثة لحفيده أبي عبدالرحمن بن أبي عمرو غانم، مجد فيها جده وذكر أنه ولى «قضاء الغرب عشرين حجة». وبهذا نعلم أن ابن غانم بقي في القضاء إلى ١٩٠هـ؛ سنة وفاته؛ أي نحو ١٩ سنة، وهو ما أشار إليه القاضي عياض، في حين جعلها الرقيق «نحواً من عشرين سنة»، والنباهي «١٨ سنة و٩ أشهر» والأبيات:

١ - وليـنا قضـاء الغـرب عشـرين حجـة فعـز بعـدل عندنـا مستلينهـا

٢ - وأمضى أبونا الحق في الناس فاستوت رعيتـه فـي العـدل فاعتـز دينهـا

٣ - فصلـى عليـه الله فـي مستقـره وسـقـاه مـن غـر السحـاب هتونهـا

انظر: الدباغ . **معالم الإيمان** ٢٩٩/١؛ القاضي عياض. **ترتيب المدارك** ٣٢٥/١؛ الطالبي. **تراجم أغلبية** ٨ - ٢١؛ العبيدي. **الحياة الأدبية بالقيروان في عهد الأغالبة** ٥٨ - ٥٩.

(١) يعتبر استقلال دولة الأغالبة عن الدولة العباسية ثاني استقلال بعد ظهور دولة الأدارسة بالمغرب سنة ١٧٢هـ/ ٧٨٨م. عن **تاريخ الأغالبة** ، بالإضافة إلى مؤلفات حسن حسني عبدالوهاب والطالبي، لاحظ ما كتبه أيضاً هنري فورنال، وبيكي، ومرسي، وروجر إدريس، وفندرهيدن. انظر عنها: العبيدي. **الحياة الأدبية بالقيروان في عهد الأغالبة** ٠- القيروان - تونس، ١٩٩٤م، ٣ - ٤ .

(٢) لقد استشار الرشيد خاصته - بعد أن بلغه سوء تصرف العكي - فيمن يصلح لولاية إفريقية ، فأشير عليه بتولية إبراهيم بن الأغلب (١٤٠ - ١٩٦هـ / ٧٥٧ - ٨٨١م) ، فكتب إليه عهده في جمادى الآخرة سنة ١٨٤هـ ، ليقوم بأمر إفريقية . وفي سنة ١٨٥هـ شرع إبراهيم في بناء «مدينة القصر القديم»، وصارت بعد ذلك دار الأمراء من بني الأغلب؛ وكانت تعرف أيضاً ==

- استمرار ابن غانم في القضاء إلى سنة وفاته في ربيع الآخر ١٩٠هـ / ٨٠٦م: (رجب ١٧١ - ربيع الآخر ١٩٠هـ) = ١٨ سنة و١٠ أشهر.

- فَوَلَّى إبراهيم بعده أبا مُحْرِز[١] محمد بن عبدالله القضاء سنة ١٩١هـ/ ٨٠٦م.

٢ - أبو العباس عبدالله بن إبراهيم (١٩٦ - ٢٠١هـ/ ٨١٢ - ٨١٧م) :

- استمرار أبي محرز محمد بن عبدالله بن قيس الكناني في قضاء إفريقية.

٣ - أبو محمد زيادة الله [الأول] بن إبراهيم (٢٠١ - ٢٢٣هـ / ٨١٧ - ٨٣٩م):

- استمرار الحنفي أبو محرز[٢] محمد الكناني في قضاء إفريقية: (بداية ١٩١- ٢٠ رمضان ٢١٤هـ / ٨٠٦ - ٨٢٩م) = ٢٣ سنة و٩ أشهر.

== «بالعباسية»؛ انطمست آثارها، وتسمى الآن بقايا أنقاضها (بقصور الأغالبة»، في جنوب القيروان على بعد ٤ أكيال منها. وانتقل إليها من دار الإمارة، ونقل إليها السلاح والعدد سراً، وسكن حوله عبيده وأهل الثقة به من خدمه. راجع: الرقيق. **تاريخ إفريقية** ٠- بيروت، ١٩٩٠م، ١٨٧. ابن عذاري. **البيان** ٩٢/١، ٩٥. العبيدي. **الحياة الأدبية بالقيروان في عهد الأغالبة** ٤٤ - ٥٦ .

(١) ذكر الرقيق . **تاريخ إفريقية والمغرب** ٠- بيروت، ١٩٩٠م ، ١٩٦ - ١٩٨: أن ابن غانم توفي من فالج أصابه «في شهر ربيع الآخر سنة ١٩٠هـ، أيام إبراهيم بن الأغلب. وولى إبراهيم القضاء أبا محرز؛ واسمه محمد بن عبدالله، وذلك في سنة ١٩١هـ، بعد موت ابن غانم». وفي رواية المعالم (٣٨/١ - ٣٩) نقلاً عن الرقيق: «توفي يوم الخميس في شهر رمضان المعظم لعشر بقين من سنة ٢١٤هـ». انظر عنه كذلك: أبو العرب. طبقات ١٦٦ - ١٦٧. المالكي. **رياض النفوس** ٢٧٤/١ - ٢٨٠؛ ابن ناجي. **معالم الإيمان** ٢٩/٣ - ٣٠؛ ابن عذاري. **البيان** ٩٧/١، ١٠٤؛ الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ٦ - ٧، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧؛ الطالبي. **تراجم أغلبية**، ٦٤ - ٦٩، ٥٠٤.

(٢) هو محمد بن عبدالله بن قيس الكناني القيرواني القاضي. على الرغم من شهرته بالحنفي، إلا أن محمد زيتون. **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية** ٣٦٠، زعم أن أبا محرز من أشهر علماء المعتزلة في عصر الازدهار. راجع: ابن فرحون. **الديباج**؛ تحقيق محمد الأحمدي٠- القاهرة، ١٩٧٤م، ٣٢٥/٢؛ العبيدي. **الحياة الأدبية** ٧٣ - ٧٤.

- ثم ولي الحنفي أسد بن الفرات قضاء القيروان سنة ٢٠٣ أو ٢٠٤هـ شريكاً لأبي مُحْرِز وبقيا في القضاء سوية إلى وفاة أسد[١] سنة ٢١٣هـ، ثم استمر أبو محرز وحده في قضاء إفريقية إلى وفاته في ٢٠ رمضان ٢١٤هـ/ ٨٢٩م.
- ثم وَلَّى بعده ابنه أحمد[٢] بن أبي محرز قضاء إفريقية: (من بداية شوال ٢١٤هـ إلى نهاية ربيع الآخر ٢١٦هـ) = سنة واحدة و٧ أشهر.

(١) أبو عبدالله أسد بن الفرات بن سنان (١٤٥ - ٢١٣هـ / ٧٦٢ - ٨٢٨م)، مولى بني سليم. أبوه من نيسابور، قدم القيروان سنة ١٤٤هـ/ ٧٦١م، وأمه حامل به. ويعد أسد بن الفرات الشخصية الأولى في المغرب التي نشرت مذهب العراقيين. ولاه زيادة الله الأول القضاء شريكاً لأبي محرز الحنفي سنة ٢٠٣ أو ٢٠٤هـ / ٨١٨ - ٨١٩م ، ولم يعلم قبلهما قاضيان في وقت واحد. ثم ولاه إمارة الجيش لغزو صقلية في ربيع الأول ٢١٢هـ/ ٨٢٧م، وأقره على القضاء مع القيادة إلى وفاته في شهر ربيع الآخر سنة ٢١٣هـ. ولم تجتمع الإمارة والقضاء لأحد ببلد إفريقية إلا لأسد وحده. انظر: أبو العرب. **طبقات** ١٦٣ - ١٦٦، وعنده ت ٢١٤هـ؛ الخشني. **قضاة** ٣٠٥؛ المالكي. **رياض النفوس** ٢٥٤/١ - ٢٧٣، عنده ولد بحران ١٤٢هـ، وقدومه القيروان سنة ١٤٤هـ وهو ابن سنتين. ابن ناجي، **معالم الإيمان** ١١/٢؛ ابن عذاري. **البيان** ٩٧/١؛ ابن قنفذ. **كتاب الوفيات**؛ تحقيق عادل نويهض٠- بيروت، ١٩٨٣م، ١٦٣ - ١٦٥؛ ابن فرحون. **الديباج**؛ تحقيق محمد الأحمدي ٠- القاهرة، ١٩٧٤م، ٣٠٥/١ - ٣٠٦؛ المقري. **نفح الطيب**٠- بيروت، ١٩٦٨م، ١٦٢/٣؛ الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ٧ - ٧ ب. حسن حسني عبدالوهاب. **كتاب العمر**، ١/ ق٢: ٨٩٦ - ٨٩٨، وعنده تولى القضاء سنة ٢٠٦هـ؛ الطالبي. **تراجم أغلبية** ٠- تونس ١٩٦٨م، ٥٢ - ٧٠؛ محمد محفوظ. تراجم ١٧/٤ - ٢٤؛ العبيدي. **الحياة الأدبية** ٧٣.

(٢) ذكر ابن عذاري. **البيان** ١٠٥/١: أن أحمد بن أبي محرز ولي قضاء إفريقية سنة ٢٢٠هـ. وهذا يعني أن قضاء إفريقية بقي شاغراً نحو ٦ سنوات، منذ وفاة والده أبي محرز سنة ٢١٤هـ . والصحيح ما ذكره الخشني. **قضاة** ٣٠٥، نقلاً عن أبي العرب. **طبقات** ١٦٧ - ١٦٨: من أن زيادة الله الأول «ولى أحمد بن أبي محرز القضاء بعد وفاة أبيه». أما المالكي. **رياض النفوس** ٣٩٥/١ - ٤٠٠. فقد اختلط الأمر عليه، فقد ذكر: «أنه ولي القضاء مكرهاً في شهر رمضان سنة عشرين ومئة، فأقام على القضاء تسعة أشهر ثم توفي». بينما ذكرت ==

- ثم وَلَّى بعده[1] المعتزلي[2] ابن أبي الجواد قضاء إفريقية.

== المصادر الأخرى سنة وفاته في جمادى الآخرة ٢٢١هـ. وإذا علمنا أن سنين ولاية ابن أبي الجواد - كما نقل القاضي عياض على لسان الأخير - هي «ثمانية عشر عاماً»، وأن سحنوناً قد تولى القضاء - بعد عزل ابن أبي الجواد - في الثالث من رمضان سنة ٢٣٤هـ. تكون بداية ولاية ابن أبي الجواد لقضاء إفريقية في أوائل جمادى الأولى سنة ٢١٦هـ تقريباً. ومن هذا يتضح لنا أن أحمد بن أبي محرز ولي قضاء إفريقية بعد وفاة والده لمدة سنة وسبعة أشهر، منذ بداية شوال ٢١٤ إلى نهاية ربيع الآخر ٢١٦هـ. وربما بعدها غادر القيروان إلى صقلية، فولاه بعد ذلك زيادة الله الأول قضاء صقلية مكرهاً، فأقام ٩ أشهر فيه ثم توفي. وبهذا لا تتضارب رواية ابن عذاري مع رواية المالكي السابقة، مع تصحيح رواية الأخير من (سنة ١٢٠هـ) إلى (سنة ٢٢٠هـ). انظر كذلك: الجودي. **تاريخ قضاة القيروان** ، ورقة: ٧ ب - ٩، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧؛ الطالبي . **تراجم أغلبية** ١١٠، ٤٢٩؛ محمد محفوظ . **تراجم** ١٥/٣ .

(١) ذكر ابن عذاري. البيان ١٠٦/١: «وفي سنة ٢٢١ توفي قاضي صقلية ابن أبي محرز» .. «وولي القضاء بعده ابن أبي الجواد». وهذا يعني شيئين: إما أن ابن أبي محرز قد أسند إليه قضاء صقلية إضافة إلى «قضاء إفريقية»، وإما أنه أسند إليه قضاء صقلية بعد أن انتقل إليها؛ وهو الأرجح. بدليل قول زيادة الله الأول: «يا أهل القيروان، لو أراد الله بكم خيراً، لما خرج ابن أبي محرز من بين أظهركم»، بالإضافة إلى ما توصلنا إليه في الملاحظة السابقة من نتائج. حيث استنتجنا فيها أن ولاية ابن أبي الجواد لقضاء إفريقية، من أوائل جمادى الأولى ٢١٦هـ إلى نهاية ربيع الآخر ٢٣٤هـ .

(٢) يعد ابن أبي الجواد من الأعلام البارزة للمعتزلة آنذاك في القيروان، وكان على مذهب الكوفيين. وهو صهر أسد بن الفرات. دارت عليه محنة من سحنون، بعد عزله، بسبب أنه كان معتزلياً، «وكان يقول بخلق القرآن». وهو من صور اشتداد الصراع المذهبي بين المالكيين والمعتزلة. وقد تجسد هذا الصراع في مقولة سحنون لمحمد بن الأغلب لما عزل ابن أبي الجواد: «يا أيها الأمير، أحسن الله جزاءك ! فقد عزلت فرعون هذه الأمة وجبارها وظالمها». وما قصة الخمسمائة دينار وديعة ورثة ابن القلفاط عند ابن أبي الجواد، إلا مبالغ فيها، لتبرير موقف سحنون منه. فقد «كان سحنون يخرجه كل جمعة ، فإذا استمر على الإنكار، ضربه عشرة أسواط. وأرادت زوجته فداءه - كما يقول ابن عذاري - بمالها، فامتنع ==

٤ - أبو عقال الأغلب بن إبراهيم (٢٢٣ - ٢٢٦هـ / ٨٣٨ - ٨٤١م):

- استمرار المعتزلي ابن أبي الجواد في قضاء إفريقية ١٨ عاماً.

٥ - أبو العباس محمد بن الأغلب (٢٢٦ - ٢٤٢هـ/ ٨٣٧ - ٨٥٦م):

- استمرار ابن أبي الجواد في قضاء إفريقية حتى عزله: (من أوائل جمادى الأولى ٢١٦هـ - إلى نهاية ربيع الآخر ٢٣٤هـ) = ١٨ سنة.

- ثم ولى بعده سحنون[1] بن سعيد قضاء إفريقية: (٣ رمضان ٢٣٤هـ/ ٨٤٩ - ٧ رجب ٢٤٠هـ / ٨٥٤م) = ٥ سنوات و١٠ أشهر و٣ أيام.

== سحنون إلا أن يعترف ابن أبي الجواد بأن هذا مال الأيتام أو عوضاً عنه. فأبى ابن أبي الجواد. فما زالت تلك حاله إلى أن مرض؛ فمات. فشنع الناس على سحنون أنه قتله». وقد نقل القاضي عياض نصاً مهماً على لسان ابن أبي الجواد وهو بين يدي سحنون مفاده: «بأي قول أخذتني ؟ قاض ينظر منذ ١٨ عاماً يقال له: من أين ؟ ومن أين ؟، وقد أخبرني أسد بن الفرات عن مالك في القاضي يعزل ثم يلي آخر ، هل ينظر فيما نظر فيه ؟ - يعني الأول - فقال: لا، له في نفسه ما يشغله». انظر: الخشني، **قضاة** ٣٠٥؛ ابن عذاري. **البيان** ١٠٩/١، ١١٠؛ الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ٩ - ١٠، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧ ؛ الطالبي . **تراجم أغلبية** ٩٨، ١١٠، ١١٥ - ٧، ٤٤٤.

(١) كان سحنون بن سعيد (١٦٠- ٢٤٠هـ/ ٧٧٧ - ٨٥٤م) أقوى من أظهر علم أهل المدينة بالمغرب. تولى القضاء في الثالث من رمضان ٢٣٤هـ إلى السابع من رجب ٢٤٠هـ. وبهذا تكون مدة قضائه ٥ سنوات و١٠ أشهر و٣ أيام، على الرغم من أن بعض المصادر ادعت أنه أقام قاضياً ٦ سنوات. انظر: الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ١٠ - ١٢ب، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧. حسن حسني عبدالوهاب. **كتاب العمر** ٠- تونس - بيروت، ١٩٩٠م، ١/ق٢ : ٥٨٥ - ٥٨٧. الطالبي . **تراجم** ٨٦ - ١٣٦؛ محاضرات ملتقى الإمام سحنون، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان ٠- تونس، ١٩٩٣م؛ العبيدي. **الحياة الأدبية** ٧٤ - ٧٦؛ ومقالنا: «دور المدرسة القيروانية ضمن المدارس الفقهية الواردة في المعيار»، في الملتقى الرابع لمركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، أبريل ١٩٩٥م .

- وقبل وفاة سحنون شرك معه الحنفي الطّبني[1] نحواً من ٤٠ يوماً.

- وبعد وفاة سحنون ولى الحنفي ابن[2] عمران القضاء في رجب ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م.

(١) ولما لم يتمكن الأمير محمد بن الأغلب من عزل سحنون «لمكانه من قلوب الناس»، وتحت ضغط بعض رجاله ممن ضيق عليهم سحنون، ولى الطبني - وكان «رجلاً جافياً جاهلاً» - ليقوم بالقضاء مع سحنون، مضادة له، فكان في البلد قاضيان. «ولما رأى سحنون حال الطبني، وفهم المراد، لزم داره مدة وترك الجامع. وكان الطبني يحكم في الجامع، وحبيب - صاحب مظالم سحنون - ينظر، إلى أن بلغه أن الطبني مد يده إلى بعض أصحابه. فخرج سحنون إلى الجامع، وسمع بذلك الناس، فأتوا إليه من كل جهة. فخرج الطبني من الجامع إلى داره، فكان ينظر في داره، وسحنون في الجامع على عادته نحواً من ٤٠ يوماً، إلى أن توفي»، في السابع من رجب سنة ٢٤٠هـ. انظر: الجودي . **تاريخ قضاة القيروان**، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧: ورقة ١٢ ب . الطالبي . **تراجم أغلبية** ١١٤ - ١١٥؛ عبدالرحمن خليف. **سحنون والقضاء** ، في محاضرات ملتقى الإمام سحنون ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م ٠- القيروان، ١٩٩٣م، ٤٦-٤٧. فريد سليمان. **السلطة والعلماء بإفريقية في العهد الأغلبي**، المصدر السابق ٢٨٧، حيث التبس الأمر عليه ، فجعل اشتراك الطبني مع سحنون «في عهد إبراهيم بن أحمد»، والمعروف أن هذا حكم ما بين ٢٦١ - ٢٨٩هـ، وسحنون قد توفي قبله في سنة ٢٤٠هـ.

(٢) هو أبو الربيع سليمان بن عمران بن أبي هاشم الملقب بخروفة (١٨٣-٢٧٠هـ/ ٧٩٩-٨٨٣م)، إمام العراقيين في القيروان بعد أسد بن الفرات . تولى الكتابة لسحنون؛ إذ ولي القضاء . ثم أخرجه قاضياً إلى مدينة بجاية وباجة والأربس . انظر: الطالبي. **تراجم أغلبية** ٩٩، ١٠٢، ٧٨-١٨١، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٧٨، ٣٠٩، ٤٦٩؛ «أو بعبارة أخرى قضاء الناحية الشمالية الغربية من بلاد إفريقية». ولما مات سحنون في السابع من رجب ٢٤٠/ ٢-١٢-٨٥٤، ولي القضاء مكانه، فسار سيرة العدل والنزاهة . وولايته الأولى للقضاء في القيروان ٢٤٠ - ٢٥٧هـ، والثانية ٢٥٩ - ٢٦٧هـ. وقد رثاه كاتبه ابن جرير (ت ٢٧٩/ ٨٩٢) بأبيات ؛ ثالثهما يدل على أن ابن عمران أقام قاضياً ٥٦ سنة، كما جاء في **معالم الإيمان** ١٥٧/٢ . وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه أقام بقضاء القيروان ٢٥ سنة، وخمس أو ست سنوات في قضاء باجة. ونرجح أن يكون قوله «خمسين عاماً واثنتين وأربعاً» : إشارة إلى عمره عندما تولى القضاء، والبيت :

أتت المنية من تلببَ قاضياً خمسين عاماً واثنتين وأربعاً

راجع الخشني. **قضاة** ١٧٨ ، ٢٣٦-٢٣٨ ٣٠٦. ابن عذاري . **البيان** ١١٢/١، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة ١٣، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧؛ حسن حسني عبدالوهاب. **كتاب العمر** ٠- تونس - بيروت، ١٩٩٠م، ١/ق٢، ٨٩٩ - ٩٠٤.

٦ - ثم وُلِّيَ بعده ابن أخيه: أحمد بن محمد (٢٤٢-٢٤٩هـ/ ٨٥٦-٨٦٣م) [القصر القديم]:

- استمرار القاضي الحنفي سليمان بن عمران في قضاء إفريقية ١٧ عاماً.

٧ - زيادة الله [الثاني] بن محمد بن الأغلب (٢٤٩ - ٢٥٠هـ/ ٨٦٣ - ٨٦٤م):

- استمرار القاضي الحنفي سليمان بن عمران في قضاء إفريقية: (رجب ٢٤٠ - جمادى الآخرة ٢٥٧هـ) = ١٧ عاماً تقريباً.

٨ - أبو الغرانيق محمد بن أحمد بن محمد بن الأغلب (٢٥٠ - ٢٦١هـ/ ٨٦٤ - ٨٧٥م):

- وفي سنة ٢٥٧ وَلَّى القضاء بإفريقية ابن طالب[1] صارفاً لسليمان عنه.

- وفي سنة ٢٥٩ وَلَّى سليمان قضاء إفريقية، وعزل ابن طالب عنه: (رجب ٢٥٧ - جمادى الآخرة ٢٥٩هـ) = سنتان.

---

(١) هو عبدالله بن أحمد بن طالب التميمي (٢١٧ - ٢٧٥هـ / ٨٣٢ - ٨٨٨م). هو من أعيان مدرسة الفقه المالكي بالقيروان. كثير الصدقة، ذكر المالكي: «أنه ولي القضاء ومعه ٨٠ ألف دينار، فلم يقبل حتى تصدق بجميعها أيام قضائه». رشحه ابن سحنون لتولية الصلاة والخطبة، مكان ابن أبي الحواحب، نكاية بسليمان بن عمران والعراقيين. واستخدم الحضرمي في أن يزين ذلك للأمير محمد بن الأغلب، فكان له ذلك. وفي ٢٥٧هـ ولاه أبو الغرانيق القضاء، بعد أن عزل سليمان بن عمران، وأمره بالنظر عليه. وفي سنة ٢٥٩هـ عزله، وولى سليمان بن عمران قضاء إفريقية. أما ولايته الثانية للقضاء ٢٦٧ - ٢٧٥هـ. حيث عزله إبراهيم بن أحمد في سنة ٢٧٥هـ وحبسه؛ ثم أرسل إليه بطعام مسموم، أكله في الحبس، فمات من فوره في رجب. راجع: الخشني. **قضاة** ١٧٨، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٧ -١٩٨، ٢٩٧، ٣٠٦-٣٠٧؛ ابن عذاري. **البيان** ١/١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢١؛ ابن فرحون. **الديباج** -. القاهرة، ١٩٧٤م، ١/٤٢١ - ٤٢٣. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة ١٣-١٤، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧؛ حسن حسني عبدالوهاب. **كتاب العمر** -. بيروت - تونس، ١٩٩٠م، ١/ق٢: ٦٠٣ - ٦٠٥. الطالبي. **تراجم أغلبية** ٢٠٧ - ٢٣١؛ محمد محفوظ. **تراجم** ٣/٢٧١ - ٢٧٢.

٩ - إبراهيم[١] بن محمد بن الأغلب (٢٦١ - ٢٨٩هـ/ ٨٧٥ - ٩٠٢م) [رقادة]:

- وفي سنة ٢٦٧هـ وَلّى لبن طالب القضاء، صارفاً عنه سليمان بن عمران: (رجب ٢٥٩ - جمادى الآخرة ٢٦٧) = ٨ سنوات.

- وفي سنة ٢٧٥هـ عزل ابن طالب وحبسه، وسممه؛ فمات في رجب منها: (رجب ٢٦٧ - جمادى الآخرة ٢٧٥) = ٨ سنوات.

- فاستقضى بعده الحنفي محمد[٢] بن عبدون في قضاء القيروان: (رجب ٢٧٥ - نهاية ٢٧٨هـ) = ٣ سنوات و٦ أشهر.

---

(١) مما تجدر الإشارة إليه هنا حدثان مهمان: الأول هو أن إبراهيم بن محمد ابتدأ بناء مدينة رقادة سنة ٢٦٣هـ انظر عن تسميتها برقادة: العبيدي . **الحياة الأدبية بالقيروان** ١١٤ - ١١٥. وفي سنة ٢٦٤هـ كمل بناء القصر المعروف «بالفتح»، وانتقل إليه. بعد أن كان دار إمارتهم «القصر القديم» منذ سنة ١٨٥هـ. والحدث الثاني - كان من أسباب انقطاع دولة بني الأغلب - أن إبراهيم بن أحمد قتل نحواً من ٧٠٠ رجل من أبطال بَلَزمة، سنة ٢٨٠هـ، وكان أكثرهم من قيس، وكانوا يذلون كتامة . فلما قتلهم إبراهيم، استطالت كتامة، ووجدت السبيل للقيام مع الشيعي علي بن الأغلب. فتمنعت البلاد عليه، واستقلت عنه تونس والجزيرة والأربُس وباجة وقمودة. ولم يبق معه من أعمال إلا الساحل والشرق وإطرابلس . راجع: ابن عذاري . **البيان** ١/١٢٣.

(٢) هو محمد بن عبدالله بن عبدون بن أبي ثور (ت ٦-٦- ٢٩٧هـ/ ٢٠-٢- ٩١٠م)، من كبار فقهاء القيروان على مذهب أهل العراق . «كان حافظاً لمذهب أبي حنيفة، وكان موثقاً كاتباً للشروط والوثائق». ولاه إبراهيم بن أحمد قضاء إفريقية في رجب ٢٧٥هـ . وقد ذكر الخشني أنه «أقام نحو ٣٠ شهراً» فيه، ثم عزله، والصحيح ما أثبتناه (رجب ٢٧٥ - نهاية ٢٧٨هـ) . كان صارماً شديداً على المدنيين . انظر: الخشني . **قضاة** ١٨٥، ١٨٩، ٢٤٢ - ٢٤٥، ٣٠٧. ابن عذاري . **البيان** ١/١٢١، ١٦١. الجودي . **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة ١٤ - ١٤ب، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧. حسن حسني عبدالوهاب. **كتاب العمر** ٠- تونس - بيروت، ١٩٩٠م، ١/ق٢: ٩١٠ - ٩١٣. الطالبي . **تراجم أغلبية** ٢٢٥ - ٢٢٩، ٤٨٨ وغيرها. محمد محفوظ . **تراجم** ٣/٣٤٧ - ٣٥٠، وعنده ت ٢٢٩هـ/ ٩١٢م.

- ثم وَلَّى الحنفي ابن هارون[١] قضاء القيروان مكانه: (بداية ٢٧٩ - نهاية شعبان ٢٨٠هـ) = سنة واحدة و٨ أشهر.

- ثم أجبر ابن مسكين[٢] على قضاء القيروان، وأسكنه رَقَّادة طيلة

(١) كتب لسليمان بن عمران؛ إذ كان قاضياً، ثم استقضاه ابن طالب على مدينة تونس وولي ابن عبدون فأثبته عليها . ثم عزل ابن عبدون، فولى إبراهيم بن أحمد عبدالله بن هارون الكوفي السوداني قضاء القيروان (ت ٢٨٣هـ) . ثم كبر الرجل، فعزله إبراهيم وولى عيسى بن مسكين. ولكن الخشني عاد فذكر في مكان: «فكان قاضياً نحو السنتين، ثم عزله إبراهيم بن أحمد ووقفه في جامع رقادة، في بيت من حصر، وأمر عيسى بن مسكين بالنظر عليه». انظر: الخشني . **قضاة** ٢٤٩ - ٢٥٠، ٣٠٧ - ٣٠٨. المالكي . **رياض** ١/٥٠٠، ٢/٧٠، ١٢٩. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ١٤ ب، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧؛ الطالبي، **تراجم أغلبية** ٢٦٨، ٤٨٦.

(٢) كان فقيهاً عالماً فصيحاً، ورعاً، مهيباً وقوراً، صالحاً، ذا سمت وخشوع. وكان إبراهيم بن أحمد قد امتحن يحيى بن عمر الأندلسي، واضطره إلى ولاية القضاء، فدله على عيسى بن مسكين (٢١٤ - ٢٩٥/ ٨٢٩ - ٩٠٨) . فأجبره على القضاء، «بعد إجماع الناس عليه، على اختلاف مذاهبهم»، وأقام قاضياً لإفريقية نحو ٨ سنوات كما يقول الخشني، أو «ثمانية أعوام ونصف عام» عند النباهي، أو «ثماني سنين وأحد عشر شهراً» كما يقول القاضي عياض وابن فرحون، وهو الراجح عندي . بدليل أن القاضي عياض ذكر في أربعة مواضع: إن إبراهيم بن أحمد «لما أجبر عيسى بن مسكين على القضاء، أسكنه رقادة، - فأقام فيها تسع سنين -؛ فكان لا يتصرف فيها، ولا يخرج إلا إلى المسجد». ونقل عن ابن مسكين أنه قال: «لما مات سحنون اغتممت لموته، فرأيته في نومي كأنه خلع من عنقه سيفاً كان متقلداً به فقلدني إياه . فقلت: كان سحنون رجلاً صالحاً . والله لا لأقفون أثره، وتأولته العلم. فبعد أربعين سنة خرجت رؤياي، فابتليت بالقضاء». ثم استعفاه إبراهيم عند خروجه للجهاد في صقلية. فرجع إلى منزل بالساحل إلى أن مات سنة ٢٩٥هـ، فأصابه داء في ساقه، فلم يزل ملازماً بيته. ومولده سنة ٢١٤هـ. وقد قيل: حزنت لموته إفريقية . راجع: الخشني . **قضاة** ١٩٤، ٣٠٨؛ ابن فرحون. **الديباج** - القاهرة، ١٩٧٤م ٢/٦٦ - ٧٠. النباهي. **المرقبة العليا**؛ تحقيق مريم قاسم طويل- بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ٤٩ - ٥١؛ الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ١٤ - ١٦، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧. الطالبي. **تراجم أغلبية** ٢٣٢ - ٢٥٣. العبيدي. **الحياة الأدبية بالقيروان** ١٧٦ - ١٧٩.

قضائه[1]: (بداية رمضان ٢٨٠ - نهاية رجب ٢٨٩هـ) = ٨ سنوات و١١ شهراً.

- ثم استعفى ابن مسكين وولى المعتزلي الصَّدِّيني[2]، عند خروجه إلى صقلية أواسط ٢٨٩.

١٠- أبو العباس عبدالله [الثاني] بن إبراهيم (١٩ ذو القعدة ٢٨٩ - ٢٩ شعبان ٢٩٠هـ/ ٩٠٢ - ٩٠٣م):

- استمرار المعتزلي محمد بن أسود الصَّدِّيني في قضاء القيروان: (بداية شعبان ٢٨٩ - أواسط رمضان ٢٩٠) = سنة واحدة وشهراً و١٥ يوماً.

١١- زيادة الله [الثالث] بن عبدالله بن إبراهيم (٢٩٠ - ٢٩٦هـ/ ٩٠٣ - ٩٠٩م):

---

(١) انتفعنا من جملة «فأقام ابن مسكن قاضياً ٨ سنين و١١ شهراً»، وأن إبراهيم بن أحمد «عزل ابن مسكن عند خروجه إلى صقلية»، في تحديد سنوات ولاية القضاء لكل من ابن عبدون (رجب ٢٧٥ - نهاية ٢٧٨هـ) وابن هارون (بداية ٢٧٩ - شعبان ٢٨٠هـ) وابن مسكين (رمضان ٢٨٠ - رجب ٢٨٩هـ). فقد ذكر ابن الأثير . **الكامل** ١١٢/٧ أن إبراهيم بن أحمد أظهر النسك في آخر أيامه، وعزم على الحج، وخرج إلى صقلية ليجمع بين الحج والجهاد. وخاض كثيراً من المعارك في صقلية، استسلم له فيها كثير من حصونها، إلى أن أدركته الوفاة؛ وهو يقاتل في صقلية في ذي القعدة ٢٨٩هـ.

(٢) هو محمد بن أسود بن شُعَيْب، المعروف بالصَّدِّيني (ت ٣٠٤هـ)؛ من قبيلة صَدِّينة البربرية. كان يقول بخلق القرآن . قال القاضي عياض: «كان الصديني خبيثاً معتزلياً. ولاه إبراهيم بن أحمد القضاء، عند خروجه إلى صقلية بداية شعبان من سنة ٢٨٩هـ / ٩٠٢م. واستمر قاضياً لأبي العباس عبدالله الثاني بن إبراهيم (٢٨٩ - ٢٩٠هـ) . ثم ولي زيادة الله الثالث ابنه، فعزل الصديني في رمضان ٢٩٠هـ. امتحن على يديه عدد من المالكيين . انظر: الخشني. **قضاة** ٣٠٨. ابن عذاري . **البيان** ١٦٢، ١٧٥. المالكي. **رياض** ٤٧٢/١، ٣٦/٢ - ٣٧. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة: ١٦ - ١٧، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧. الطالبي. **تراجم أغلبية**: ٢٨٥، ٣٤٤، ٣٩٠، ٤١١، ٤٧٤.

- فعزل المعتزلي الصَّدِّيني وَوَلَّى المالكي ابن[١] سِمَاك: (رمضان ٢٩٠هـ - نهاية جمادى الأولى ٢٩٤هـ) = ٣ سنوات و٨ أشهر و١٤ يوماً.
- وفي ٢٩٣هـ ولى الحنفي ابن جيمال[٢] قضاء مدينة رَقَّادة.

(١) هو حماس بن مروان بن سمَاك الهمذاني (٢٢٢ - ٣٠٣هـ). كان عالماً بمذهب مالك. وقد افتتح زيادة الله الثالث عهده بعزل القاضي الصديني، وولى حِماس بن مروان في رمضان ٢٩٠هـ، في وقت حرج بدأت فيه حركة الشيعة تظهر في جبال كتامة. قال أبو العرب: «فجمع الله به القلوب النافرة والكلمة المختلفة، وفرح به أهل السنة. وكان في القيروان لولايته فرح شديد». وذكر الخشني: «أنه كان من أفضل القضاة وأعدلهم». وأضاف أنه كان قاضياً نحو السنتين، ولكن ابن عذاري ذكر أنه صلى بالناس صلاة الكسوف في الجامع سنة ٢٩٣هـ، وأضاف عليه القاضي عياض: «وهو قاضٍ»، وأنه استعفي سنة ٢٩٤هـ، وهذا يعني أنه أستمر في القضاء نحو ٣ سنوات و٩ أشهر . ولما لم يكن يهاب في الحق أحداً، سعى ابن الصائغ - صاحب البريد وكبير دولة زيادة الله الثالث والغالب عليه - في طلبه والغض منه، «فولى زيادة الله محمد بن أحمد ابن جيمال؛ من أهل العراق، القضاء معه، ورفع شأنه». فلما رأى ذلك حماس رفع ديوانه ومضى إلى رقادة، فأقام بجامعها ستة أشهر بطلب المعافاة، حتى كتب له ابن الصائغ «سجلاً بخطه ومعافاته، فعوفي في جمادى الأولى سنة ٢٩٤هـ. قال ابن حارث: «لما عوفي لزم بيته حتى لحق بالله». انظر: الخشني. **قضاة** ٢٣٢، ٣٠٩. ابن عذاري. **البيان** ١/١٣٦، ١٤٠، ١٤٣، ١٧٣. ابن فرحون. **الديباج** ٠- القاهرة، ١٩٧٤م ١/٣٤٢ - ٣٤٤. النباهي . **المرقبة** ٠- بيروت ١٩٩٥م، ٥١. الجودي. **قضاة القيروان**، ورقة: ١٧ - ١٨، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧. الطالبي. **تراجم أغلبية** ٣٤٠ - ٣٥٠، ٤٥٠.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن جيمال أو جمال، مولى لبني أمية كان مذهبه مذهب الكوفيين، «ولم يكن عنده علم - كما يقول ابن عذاري. **البيان** ١/١٤٠، ١٤٣ - ولا ورع، كثير الغفلة». وإنما عني به عبدالله بن الصائغ؛ المكلف بوزارة وبريد زيادة الله الثالث. فولاه الأخير قضاء رقادة سنة ٢٩٣هـ «مدة يسيرة»، ثم عزله، وولى ابن الخشاب مكانه في قضاء رقادة. وقد أكد ذلك القاضي عياض بقوله: «ولما ولى زيادة الله الثالث حماس بن مروان قضاء إفريقية، استكتب ابن الخشاب وابن نصر .. ولما ولي ابن الخشاب قضاء رقادة، استكتب حماس ابنيه، ثقة بهما». وقبل ٦ أشهر من إعفاء ابن سماك؛ أي في ذي الحجة ٢٩٣هـ، ولى زيادة الله الثالث ابن جيمال قضاء القيروان معه. راجع الخشني . **قضاة** ٢٥٤، ٣٠٩. الجودي. **تاريخ قضاة القيروان**، ورقة ١٨، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧ . الطالبي. **تراجم أغلبية** ٣٤٦، ٣٤٨، ٥٠٥ .

- ثم عزل ابن جيمال عن قضاء رقادة بعد (مدة يسيرة) ، وولى ابن الخَشَّاب.
- وقبل ٦ أشهر من إعفاء ابن سِمَاك وَلَّى ابن جيمال قضاء القيروان معه: (بداية ذي الحجة ٢٩٣هـ - نهاية جمادى الأولى ٢٩٤هـ) = ٦ أشهر.
- ٢٩٤ استعفى ابن سِمَاك[١] عن القضاء بالقيروان ، وَوَلَّى ابن جيمال (من بداية جمادى الآخرة ٢٩٤ - إلى حوالي نهاية رجب ٢٩٥هـ) = ١٤ شهراً.
- ثم عزل ابن جيمال ، وَوَلَّى ابن[٢] الخَشَّاب قضاء القيروان : (بداية شعبان ٢٩٥هـ - نهاية جمادى الآخرة ٢٩٦هـ) = ١١ شهراً.

(١) ذكر ابن عذاري. **البيان** ١/١٤٣، ١٤٤: «وفي سنة ٢٩٤هـ، استعفى حماس بن مروان بن سماك عن القضاء بالقيروان، فعوفي، وولى زيادة الله مكانه محمد بن جيمال؛ فلم يزل قاضياً، إلى أن هرب زيادة الله» . والصحيح ما ذكره الخشني من أن زيادة الله عزل ابن جيمال، وولى ابن الخشاب، ولم يعزله حتى هرب زيادة الله. وأضاف ابن عذاري، في سنة ٢٩٥هـ «في يوم الإثنين لست خلون من شهر ربيع الآخر، استسقى القاضي أبو العباس بن جيمال بالناس».

(٢) المالكي إبراهيم بن يونس بن الخشاب. ذكر الخشني أنه ولي المظالم لابن طالب ولما أجبر إبراهيم بن أحمد عيسى بن مسكين على القضاء «أسكنه رقادة تسع سنين - كما يقول القاضي عياض - وكان عيسى لا ينزل إلى القيروان، فولى مظالمها سليمان بن سالم، وأطلق له النظر في ١٠٠ دينار. ثم عزله وولاه قضاء صقلية، وولى مكانه إبراهيم بن الخشاب .. ولم يكن لابن الخشاب فقه». وأضاف القاضي عياض أن القاضي ابن سماك؛ لما ولي قضاء القيروان، واستكتب ابن الخشاب وابن نصر، «ولما ولي ابن الخشاب قضاء رقادة، استكتب ابن سماك ابنيه، ثقة بهما». وقد كان زيادة الله الثالث قد ولى ابن جيمال قضاء رقادة «مدة يسيرة» من سنة ٢٩٣هـ، ثم عزله، وولى ابن الخشاب مكانه. ثم ولاه زيادة الله الثالث القضاء بالقيروان، مكان ابن جيمال، ولم يعزله حتى هرب زيادة الله. وفي عهده دخل الشيعي إفريقية. وفي أحداث سنة ٣٠٨هـ ذكر ابن عذاري . **البيان** ١/١٨٥: «وتوفي إبراهيم بن يونس، المعروف بابن الخشاب، مولى موسى بن نصير؛ وكان يلقب حارث حسبة، وولي أحكام القيروان وقضاء رقادة». ولا شك أن كليهما واحد، وأنه يحسن أن يقوم نص البيان. انظر: الخشني . **قضاة** ٢٣٠، ٣٠٩. الجودي. **قضاة القيروان**، ورقة: ١٨، مخطوط دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٨٣٩٧. الطالبي. **تراجم أغلبية**: ٢٤٢، ٣٥٤ - ٣٤٦، ٤٢٤، ٤٥٣.

بعد سقوط الأُرْبُس بيد أبي عبدالله الشيعي لست بقين من جمادى الآخرة ٢٩٦هـ/ ٩٠٩م، وصل الخبر إلى زيادة الله في اليوم الثاني، فسقط ما بيده ، وعلم أنه خارج عن ملكه. فلما كان وقت صلاة العتمة من ليلة الإثنين لأربع بقين من جمادى الآخرة، هرب من مدينة رَقَّادَة، متوجهاً إلى مصر في ثلث الليل الأول، ومعه وجوه رجاله وفتيانه وعبيده. وفي اليوم التالي نُهِبَت رقادة. وقد حاول إبراهيم ابن أبي الأغلب القائد الذي هزم من الأُرْبُس، أن يستعين بأهل القيروان، لمنازلة الشيعي، لكن أهل القيروان لم يوافقوا على ذلك، فلحق بزيادة الله الثالث. وقد دخل أبو عبدالله الشيعي مدينة رقادة يوم السبت غرة رجب، ونزل القصر المعروف بقصر الصحن. وبذلك انتهت دولة الأغالبة، بعد أن دامت بإفريقية مئة وإحدى عشرة سنة وثلاثة أشهر .